معوقات استخدام نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار التربوي
كما يراها الباحثون والقادة التربويون في اليمن

د. أحمد غالب الهبوب

أستاذ أصول التربية المشارك كلية التربية ، جامعة إب

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على معوقات الاستفادة من نتائج البحوث التربوية التطبيقية في صناعة القرار التربوي، من وجهة نظر الباحثين والقادة التربويين في اليمن. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، تضمنت (50) فقرة / معوقاً، وتوزعت في مجالين: مجال المعوقات التي تعود إلى البحث التربوي، ويتضمن (25) معوقاً، ومجال المعوقات التي تعود إلى صناعة القرار وعددها (25) معوقاً. وبعد التحقق من الخصائص القياسية للأداة، تم تطبيقها على عينة من الباحثين التربويين في مراكز البحث التربوي وكليات التربية وعددهم (150) باحثاً ومن القيادات الإدارية في مكاتب التربية وفي كليات التربية، في كل من أمانة العاصمة وعدن وتعز وإب، وبلغ عدد هذه القيادات الإدارية (60) قائداً إداريا. و تم التطبيق الميداني للأداة خلال الفترة من 15 – 30 /5/ 2009م / 2010م. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها:

- أن تقديرات أفراد العينة تفيد بأن جميع ما ورد في الأداة من فقرات هي معوقات حقيقية، وبدرجة كبيرة، حيث حصلت الأداة إجمالاً على وسط مرجح مقداره (3.58) ووزن نسبي (71.60٪) وفقاً لمقياس (ليكرت) الخماسي.
- أظهرت النتائج أن المعوقات التي تعود إلى صناعة القرار التربوي، هي الأعلى، بوسط مرجح (3.72) ووزن نسبي (74.3٪)، في حين حصلت المعوقات التي تعود إلى البحث التربوي على وسط مرجح (3.43) ووزن نسبي (68.5٪).
- كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة معنوية في تقديرات أفراد العينة حول معوقات الإفادة من نتائج البحوث التربوية في صناعة القرار.

وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحث مصفوفة من التوصيات والمقترحات اللازمة لمواجهة هذه المشكلة.

أولا: الإطار المنهجي:

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية البحث التربوي، كنوع بارز من أنواع البحث العلمي، وأهمية دوره في ترشيد عملية صنع القرار، فقد بات من أبرز المؤشرات لنمو أي مجتمع وتطوره، الاهتمام بالبحث العلمي في شتى الميادين وفي مقدمتها الميدان التربوي.

ذلك أن البحث العلمي والنظام والتربوي، يمثلان أبرز الركائز الأساسية لمنظومة المعرفة في أي مجتمع، وبقدر ما يتحقق لهما من إصلاح وتطوير، بقدر ما تتحدد فاعليتهما في إنتاج مقومات التقدم والرقي لذلك المجتمع، (عبد الرحمن، 2006، ص759).

فلا شك أن النظم التربوي المتقدمة إنما تقدمت بفضل البحث العلمي التربوية، لاسيما البحث العلمي التطبيقي، (توفيق ، 1987 ، ص 9). ومن ثم، فإن الاهتمام بالبحث العلمي في المجال التربوي، غدا مسالة رئيسية تنم عن ترسخ الثقافة العلمية وتنامي الاتجاهات الإيجابية نحو الإصلاح والتطوير التربوي لدى القائمين على شئون التعليم وفي طليعتهم الباحثون وصناع القرار، (توفيق، 1987، ص 9)، (IBE, NIER , 1999, P 9).

ولما كانت حاجة العلوم التربوية ماسة إلى البحوث الأساسية التي تستهدف إثراء المعرفة الإنسانية في المجال التربوي؛ فإن الحاجة إلى البحوث التطبيقية أصبحت أعظم، نتيجة لعلاقتها الوثيقة بالمشكلات التي تعاني منها نظم التعليم على مستوى الممارسات الميدانية، (بدران 2007، ص 57).

ولا ريب في أن تنامي الوعي بأهمية البحث التربوي التطبيقي والسعي الحثيث نحو الإفادة من نتائجه في عملية صنع القرار، قد أفضى في الأخير إلى المشاركة الفاعلة للبحث التربوي في عملية التطوير والإصلاح التربوي. بمعنى آخر، أن أهمية البحث التربوي التطبيقي تكمن فيما يترتب عنه من نتائج إجرائية قابلة للتطبيق والمساهمة الفاعلة في توجيه مسارات صناعة القرار نحو مواجهة المشكلات التربوية.

أي أن اتخاذ القرار الرشيد يتوقف على توافر المعلومات والبيانات الدقيقة عن المشكلة محل صناعة القرار (القباطي 1992ص**100**). ذلك أن العالم اليوم يعيش عصر المعرفة وتقنيات المعلومات، ومن ثم فإنه من الصعوبة بمكان اتخاذ قرار رشيد، دون أن تتوافر له القاعدة الأساسية الكافية من المعلومات، التي تجعل منه قراراً صائباً قدر الإمكان. لذلك فإن الالتحام بين المعرفة العلمية وعملية صناعة القرار، أصبح أمراً ضرورياً لترشيد عملية صناعة القرار من جهة، ولتطوير

البحث التربوي نفسه من جهة أخرى.

وقد تنامي الاهتمام بمسألة توثيق العلاقة بين معطيات البحث التربوي التطبيقي وعملية صناعة القرار في العصر الراهن، نتيجة لكثرة المستجدات، وتعقد المشكلات التي تواجهها النظم التربوية المعاصرة، وحرصاً على تفعيل دور النظم التربوية في التنمية والتقدم والريادة، إذ أصبحت قضية البحث التربوي، قضية عالمية وتحولت من موضوع يقتصر على اهتمام الباحثين وصناع القرار، إلى موضوع أو شأن مجتمعي وحضاري. فما يعرف اليوم بالفجوة المعرفية أو العلمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالتالي بين النظم التربوية في الدول المتقدمة والدول النامية، ما هي إلا مسألة فروق في مستوى البحث العلمي التربوي، وطبيعة الجهود التي تبذل في سبيل تفعيل دوره في العملية التنموية، انطلاقاً من تطوير العملية التربوية، (الخياط، 1998، ص 17).

فنحن نعيش اليوم في عصر أصبحت فيه القوة والريادة لمن يملك العلم والمعرفة العلمية، ويسعى جاهداً لتوظيفها في تحسين واقعه وأنماط معيشته (قسيس وآخرون، 2008، ص28). ولقد أدركت الدول المتقدمة أن مستوى فاعلية توظيف المعرفة في واقع الممارسات الميدانية، إنما ترتبط في الأساس بطبيعة العلاقة بين معطيات البحث التربوي وعملية صناعة القرار؛ لذلك سعت هذه الدول حثيثاً لوضع السياسات والاستراتيجيات المنظمة لأولويات البحث التربوي التطبيقي التي تضمن ربط نتائجة بعملية صنع القرار، كما سخرت الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لتفعيل العلاقة بين الباحثين وصناع القرار وتذليل الكثير من المعوقات التي تحول دون ذلك (المسوري، 2003، ص 9 – 10). بل إن الكثير من الدول المانحة والمنظمات الدولية ووكالات المعونة الثنائية للدول النامية، قد أصرت ومازالت في السنوات الأخيرة على عقلانية صناعة القرار وضرورة استنادها على معطيات المعرفة العلمية البحثية (عبدا لموجود، 2002، ص 28).

كما كرس العديد من المؤتمرات والأبحاث والدراسات والفعاليات العلمية لتقصي واقع العلاقة بين البحث التربوي التطبيقي وصناعة القرار، وخلصت إلى جملة في النتائج والتوصيات المعنية بضرورة تفعيل هذه العلاقة عن طريق تكريس المزيد من الاهتمام بأسباب الفجوة القائمة بين معطيات البحث التربوي التطبيقي وعلمية صناعة القرار، ولعل أبرز تلك الجهود العلمية على المستوى العالمي ما يلي :

(Kerlinger, 1971) , (Pricket&Others , 1990),(Brown, 1994) , (Remando, 1995) , (IBE & NIER, 1995) , (Reimers & McGinn, 1995) Edwards (& Rideout, 1991).

ولكن على الرغم من تلك الجهود، سواء الرسمية أو الأكاديمية الهادفة إلى تفعيل هذه العلاقة، غير أن الفجوة بين معطيات البحث التربوي التطبيقي وصناعة القرار، مازالت قائمة، وأن مسألة الانصراف عن استخدام المعرفة البحثية وتجاهل نتائج البحث التربوي في صنع القرار، غير قاصرة على الميدان التربوي وحده، وعلى الدول النامية فقط، وإن كانت المسألة في هذا الميدان وفي هذه الدول على وجه التحديد أكثر حدة وأكثر حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة، لتقصي طبيعة الأسباب والمعوقات التي تضعف هذه العلاقة، ولعل ذلك هو أبرز ما خلصت إليه دراسات كلٍ من: (Burkhard & Schooenfeld, 2003) ,(Fenger 1992) ,(Snow , 1995), (Rich , 1981),(Weiss , 1977)

وعلى المستوى القومي العربي، حظيت هذه المسألة باهتمام متنام، سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الأكاديمي، فعلى الرغم من التطور النسبي الذي طرأ على بنية البحث التربوي وتنامي عدد الباحثين والمؤسسات البحثية في مختلف البلدان العربية في السنوات الأخيرة، غير أن الإشكالية تتجلي في ضعف فاعلية البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار، ومن ثم في ندرة الدراسات المكرسة للكشف عن المعوقات التي تحول دون ذلك. فقد كان من أبرز المبادئ التي أعلنتها استراتيجية تطوير التربية العربية، ومن وقت مبكر، ضرورة استناد النظم التربوية العربية على معطيات البحث العلمي والتربوي، لاسيما في اتخاذ القرارات، (إليكسو1978 ، 336). وكان من بين أهم المهام والأدوار التي عنيت بها الإستراتيجية العربية للتعليم العالي والبحث العلمي، توجيه البحث العلمي بما يتلاءم مع احتياجات المجتمعات العربية، (ليكسو، 1993، ص103).

وأكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني، " نحو إقامة مجتمع المعرفة"(2003) ضرورة توظيف المعرفة العلمية في واقع الحياة المجتمعية، بما يخدم العملية التنموية بمختلف أبعادها، (التقرير، ص 74).

كما شغلت هذه المسألة بال الكثير من الباحثين التربويين في الساحة التربوية العربية، إذ نجد دراسات كل من(همام ، 1980)، (أبو زينة ، 1984) ، (الأنصاري 1985) ،(مطر ، 1986) ، (حنا ، 1991)، (عبدالموجود ، 2002)، (الصطوف، 2001)، (أبو كليلة، 2002)، قد خلصت جميعها إلى ضرورة تكريس المزيد من الاهتمام بمسألة توظيف معطيات البحث التربوي التطبيقي في واقع الممارسات، وضرورة الخوض في تقصي طبيعة المعوقات التي تحول دون هذه العملية.

وتزداد الحاجة لمثل هذه الجهود في اليمن، لكثرة مشكلاتها التربوية وتعقدها من جهة، وندرة الدراسات المعنية بقضايا البحث التربوي وتحدياته في اليمن، من جهة أخرى، فقد خلصت بعض الدارسات والبحوث إلى عدد من التوصيات الداعية لضرورة ربط نتائج البحث التربوي بواقع الممارسات، ومن أبرزها : دراسة (الخياط ، 1998)، (أسعد ، 1999م)، (المسوري ، 2003)، ومن جهة أخرى،

كما خلصت بعض الدراسات المكرسة لقضايا صناعة القرار التربوي في اليمن، فضلاً عن ضرورة تكريس مزيد من الاهتمام بهذه المسألة، بما يساعد على توجيهها نحو الإفادة من نتائج البحوث التربوية التطبيقية، ومن أبرز هذه الدراسات ، دراسة (القباطي ، 1992) ، (العمراني ، 1992)، (الحبيشي ، 1997)،(عبدالعزيز ، 2005). غير أن هذه البحوث والدراسات، سواء المكرسة لقضايا البحث التربوي، أو تلك المعنية بمسألة صناعة القرار واتخاذه، لم تكن في الأساس معنية بدراسة واقع العلاقة بين هذين البعدين، أي نتائج البحث التربوي التطبيقي وصناعة القرار، وإنما تمحورت كل مجموعة من هذه الدراسات في أحد بعدي هذه المعادلة، فضلاً عن أن معظم الدراسات التي كرست لقضايا البحث التربوي، قد اقتصرت على مجرد الاهتمام النظري بهذه المسألة، ولم تتجاوز ذلك الاهتمام إلى تقصي واقع البحث التربوي على المستوى الميداني، ثم إن هذه الدراسات قد تناولت البحث التربوي بعموميته وبمختلف أنواعه دون التركيز على البحث التربوي التطبيقي، وطبيعة علاقته بصناعة القرار التربوي، ولعل في هذه المسوغات ما يبرر القيام بهذه الدراسة. أما الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية، فيمكن بلورتها على النحو الأتي :

- إن الدراسة تأتي في وقت يشهد فيه البحث العلمي في اليمن جهوداً تطويرية، تستهدف تفعيل دوره في واقع الممارسات، ومن ثم يمكن أن تساهم نتائج الدراسة الحالية في تعزيز هذه الجهود الإصلاحية، سواء في جانبها المتعلق بالبحث التربوي نفسه، أو في الجهة المعنية بتنفيذ نتائجه.
- قد تسهم نتائج الدراسة الحالية في لفت انتباه الباحثين لإجراء مزيد من الدراسات والبحوث المعنية بهذا الموضوع، لإضاءة حول هذه المشكلة، لاسيما حول مسألة العلاقة بين البحث التربوي وصناعة القرار.
- تمثل الدراسة الحالية إسهاما متواضعاً في سد الندرة الملحوظة في الدراسات والبحوث المكرسة لهذه الإشكالية.

مشكلة الدراسة: إن المتابع لأوضاع البحث التربوي في اليمن، وعلاقته بواقع الممارسات التربوية و بعملية صناعة القرار واتخاذه، سيجد أن الكثير من البحوث التربوية، وخاصة التطبيقية منها، تسير في واد، وتسير صناعة القرار في واد آخر. فعلى الرغم من تنامي عدد البحوث التربوية، لاسيما التطبيقية، نجد تفاقماً وتصاعداً للمشكلات التربوية، يتجلى ذلك في تنامي التذمر وتعالي الشكوى من مختلف الأطراف حول ضعف فاعلية البحث التربوي في توجيه عملية صنع القرار نحو مواجهة المشكلات التربوية.

فالباحثون يكثرون الشكوى من غياب العناية بنتائج بحوثهم،إذ لا يستفاد منها في مجال إصدار القرار التربوي، أوفي تطوير العملية التعليمية، وفي الوقت نفسه يشكو العاملون في الميدان التربوي، لاسيما صناع القرار، من تجاهل الباحثين لكثير من المشكلات التربوية وضعف فاعلية البحوث التربوية في معالجة المشكلات ذات الأولوية لديهم.

فقد تنامت الجهود الرسمية المعنية بشؤون البحث التربوي وازداد عدد البحوث والدراسات التربوية التطبيقية. ولكن ما الحصاد النهائي لهذه الجهود البحثية؟ ما الترياق والدواء الذي تقدمه لأوجاعنا التربوية ومشكلاتنا التعليمية المزمنة التي تزداد تفاقماً يوماً بعد يوم؟! إن هذه الجهود تبقى مجرد أوراق بلا ترياق، إذا لم تجد طريقها إلى واقع الممارسات.

ومن جهة أخرى تشير التقارير الرسمية ونوهت الدراسات والبحوث المعنية بصناعة القرار إلى أن القرار التربوي في اليمن، ضعيف الصلة بمعطيات البحث العلمي والتربوي. فقد أشار تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث 2005 إلى أن البحث العلمي في اليمن، ما زال في أسفل قائمة أولويات الحكومة، وسيبقى هامشياً في دوره وفاعليته في صنع القرار وفي عملية التنمية والتطوير (وزارة التخطيط. 2005، ص 104). ونوهت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2006 إلى ضعف ثقافة البحث العلمي وتدني فاعليته في التنمية والتطوير،(الإستراتيجية، ص41). وأكدت دراسات أخرى، مثل دراسة: (عبدالعزيز، 2005، ص105)، ودراسة (القباطي، 1992، ص66،67)، أن صناعة القرار التربوي في اليمن عملية، تتأثر بخبرة صانع القرار، أكثر مما تتأثر بمعطيات البحث العلمي التربوي.

لذلك فإن هذه الإشكالية، كما تؤكدها الوقائع الميدانية، وتعززها الأسانيد العلمية وتفرضها البداهة المنطقية، يصعب فهمها على نحو مجتزأ بإرجاع أسبابها إلى أحد بعدي العلاقة، وإنما قد تفهم على نحو أدق إذا ما افترضنا بأن هذه المشكلة تعود في الأساس إلى الباحثين وصانعي

القرار. واستناداً إلى مؤشرات الواقع الميداني وتأكيدات البحوث والدراسات السابقة، وفي ضوء خبرة الباحث وملامسته عن قرب لهذه المشكلة، فقد خلص الباحث إلى أن المعالجة العلمية لإشكالية العلاقة بين نتائج البحث التربوي التطبيقي وصناعة القرار التربوي، إنما تقتضي القيام بدراسة علمية ميدانية تتقصى حقيقة المعوقات التي تضعف هذه العلاقة، وذلك عبر استطلاع آراء عينة من الباحثين والقيادات التربوية. وعليه، يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية بالسؤال الآتي:

ما معوقات الاستفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرارات التربوية، كما يراها الباحثون والقادة التربويون في اليمن؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى تشخيص واقع العلاقة بين نتائج البحث التربوي التطبيقي وعملية صنع القرار من وجهة نظر الباحثين والقيادات التربوية في اليمن، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما أبرز معوقات الإفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي في صنع القرار؟
- ما مدى إسهام كل من الباحثين التربويين وصانعي القرار في ظهور هذه المعوقات؟
- هل توجد فروق ذات دلالة معنوية في تقديرات أفراد العينة لهذه المعوقات؛ تبعاً لمتغير الوظيفة (باحثين/إداريين)، ومتغير جهة العمل (مؤسسات البحث التربوي/مؤسسات صنع القرار) ؟

حدود الدراسة: تقتصر الدراسة الحالية على تشخيص معوقات الاستفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار، وذلك عبر استطلاع آراء عينة من الباحثين التربويين والقيادات التربوية في بعض المحافظات اليمنية (صنعاء، عدن، تعز، إب) خلال العام الدراسي 2009 / 2010م.

مصطلحات الدراسة:

- **المعوقات:** يقصد بالمعوقات في الدراسة الحالية، الصعوبات، التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية التطبيقية في عملية صناعة القرار التربوي، وهي صعوبات قد تعود إلى طبيعة البحث التربوي نفسه، أو إلى طبيعة عملية صنع القرار، أو لكليهما معاً.
- **البحث التربوي التطبيقي:** يقصد به في هذه الدراسة النشاط البحثي الذي يستخدم الطريقة العلمية المنهجية في دراسة المشكلات التربوية، دراسة ميدانية تستهدف التوصل إلى حلول إجرائية لبعض المشكلات التربوية في واقع الممارسات، من خلال

توجيه عملية صناعة القرار لاتخاذ القرارات السليمة لمعالجة تلك المشكلات، بما يساعد على تطوير النظام التربوي، سواء كانت هذه البحوث، أكاديمية تربوية، كرسائل الماجستير أو الدكتوراه أم دراسات الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، أو تلك البحوث التي تعد في إدارات و مراكز البحث والتطوير التربوي.

- **صناعة القرار:** يقصد بصناعة القرار في الدراسة الحالية، سلسلة لإجراءات المنظمة التي يتخذها القادة التربويون أثناء عملهم والتي ينبغي أن تستند على قاعدة من البيانات والمعلومات الدقيقة التي تمكنهم من اختيار أفضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرار المناسب حول معالجة المشكلات التربوية التي تواجههم، والدراسة الحالية تتناول عملية صناعة القرار، باعتبارها سلسلة من الإجراءات التي تنتهي باتخاذ القرار.

منهج الدراسة: استخدم في الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي المسحي في مسارين متكاملين:

- المسار الأول: ويتمثل بالاستعراض التحليلي النقدي للخلفية النظرية المتعلقة بقضايا البحث التربوي التطبيقي وطبيعة علاقته بعملية صناعة القرار، وذلك للوقوف عند آخر ما توصلت إليه الأدبيات السابقة في هذا المجال، وبما يبرر القيام بهذه الدراسة، بغية الإسهام المتواضع لهذه الجهود العلمية.
- المسار الثاني: ويتمثل في تقصي واقع العلاقة بين البحث التربوي التطبيقي وصناعة القرار على مستوى الممارسات الميدانية، عبر استطلاع آراء عينة من الباحثين والقيادات التربوية في بعض محافظات الجمهورية حول معوقات الإفادة في نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار التربوي.

ثانيا: الخلفية النظرية والدراسات السابقة:

- البحث التربوي التطبيقي واتجاهات تطويره:

لقد نشأ البحث التربوي في سياق نشأة البحث العلمي، حيث تعود الجهود الرئيسة لنشأته إلى مطلع القرن العشرين. حيث بدأ التأكيد في العقود الأولى من هذه النشأة، على إجراء البحوث الأساسية (Basic Research) أو البحوث البحتة (Pure Research) التي كانت تجرى في الميدان التربوي، كغيره من الميادين المعرفية، لغرض صناعة البحث التربوي نفسه، من حيث ترسيخ أسسه العلمية وبناء إجراءاته المنهجية، وبما يساعد على تطوير العلوم التربوية، من خلال اكتشاف المبادئ

والتعميمات ووضع الأسس النظرية التي تستند إليها هذه العلوم، وذلك من خلال التوصل إلى معارف وحقائق جديدة توسع حدود المعرفة الإنسانية في المجال التربوي.

ونتيجة لتلك الجهود العلمية الصرفة، شهد البحث التربوي، كغيره من أنواع البحث العلمي، تطوراً ملحوظاً، تجلى في اكتمال بنيته المنهجية وتعدد أساليبه البحثية، غير إن الإشكالية ظلت قائمة حول وظيفية البحث التربوي، ومدى الجدوى من نتائجه في واقع الممارسات الميدانية، بدءاً من عملية صنع القرار.

ذلك أن القيمة العلمية للبحث، لا تقتصر على محض الدقة العلمية والحبكة المنهجية المعنية بإجراءات تنفيذ البحث، وإنما تقاس أيضاً من منظور قيمته العملية، التطبيقية، المرتبطة بتوظيف نتائجه وتوجيهها نحو معالجة المشكلات التربوية وتطوير العملية التعليمية، (Kerlinger,1971 ,p6).

لذلك بدأ التأكيد، منذ منتصف القرن الماضي، على وظيفية البحث التربوي، من خلال إعطاء الأولوية للبحوث التربوية التطبيقية (**Applied Research**) الهادفة إلى توجيه الفعل التربوي في واقع الممارسات وتحسين العملية التربوية، من خلال التركيز على دراسة المشكلات الأكثر تعقيداً في الواقع التربوي والسعي المنهجي؛ لإيجاد الحلول المناسبة لها، والممكنة التطبيق، بدءاً من عملية صناعة القرار التربوي (عكاشة وآخرون، 1990ص «). وذلك انطلاقاً من التسليم بأن البحث التربوي لا يعمل في فراغ، وإنما يستمد مقوماته من الواقع التربوي، بالكشف عن مشكلاته، والسعي العلمي لتقديم الحلول الإجرائية لهذه المشكلات. فالبحث التربوي الذي لا يرتبط بالواقع أو يعرض لمسائل هامشية فيه، هو بحث ضعيف الفاعلية في تطوير العملية التربوية (طلبة، 1991م، ص22).

لقد أدى الاهتمام بالبحوث التطبيقية إلى ظهور أنواع جديدة وعديدة للبحث التربوي، معظمها يدخل في نطاق البحوث التطبيقية، وأبرزها بحوث التطوير وبحوث الفعل **Action Research** وبحوث صنع القرار**Decision- Making Research** وبحوث التقويم والبحوث الإجرائية. وبذلك لم يعد البحث التربوي يقتصر على مجرد معرفة الواقع والتعرف على طبيعة الظواهر التربوية، وإنما صار يهدف إلى تغيير الواقع التربوي وتطويره (Rouch , 1991 , ERIC).

هنا تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من اختلاف البحوث الأساسية عن البحوث التطبيقية في الهدف، إلاّ أنهما يشتركان في الإجراءات المنهجية، ويكمل كل منهما الآخر في الجوانب التطويرية. فالانفصام بين المعرفة لذاتها والمعرفة لفائدتها، أخذ في الانحسار، بل والزوال، ليحل

محله ترابط عضوي بين الأساسي والتطبيقي، وبين النظري والعملي، وبين الأكاديمي والرسمي، وبين الكمي والكيفي، وهذا التطور المعرفي أوجد للإنسان قدرة هائلة، ليس فقط على تفسير الظواهر والتنبؤ بها، بل على ضبطها وتوجيهها لصالح العملية التنموية في مجالات الحياة المختلفة، بما فيها الجانب التربوي (الغصيني، 1983 ص221).

ومع ذلك، هناك من يرى أن هذه العلاقة التكاملية بين البحث الأساسي والبحث التطبيقي، لاسيما في المجال التربوي، قد تراجعت نسبياً في العقود الأخيرة، وخاصة بعد توثق العلاقة بين البحث التطبيقي ورسم السياسة التعليمية وصنع القرار، حيث أفضت هذه العلاقة إلى تراجع البحوث الأساسية في كثير من العلوم، بما فيها العلوم التربوية، باعتبار أن هذه البحوث تمثل نماذج معرفية، غير مرغوب فيها من قبل صناع القرار، الأمر الذي من شأنه إعاقة تطوير الفكر التربوي بل وجمود العملية التربوية نفسها. وآيا كانت النظرة لطبيعة هذه العلاقة، فإن البحوث التطبيقية تمثل مرحلة متقدمة من مراحل تطور البحث التربوي في سياق مسيرة البحث العلمي، لتزداد تقدماً وفاعلية بازدياد توطيد العلاقة بين الباحثين وصناع القرار، وهذا ما يهمنا في هذا المقام.

البحث التربوي التطبيقي وصناعة القرار:

لم يعد ينظر إلى البحث التربوي، كما سبقت الإشارة، على أساس أنه استقصاء علمي يستهدف وصف الظواهر التربوية وتفسيرها، لإضافة معرفة جديدة في هذا الميدان، فحسب، وإنما صار ينظر إليه كعامل رئيس في تطوير العملية التربوية، من خلال إسهامه الفاعل في توجيه الممارسات التربوية، بدءاً من عملية صناعة القرار واتخاذه، على اعتبار أن هذه العملية تمثل المحور الذي تدور حوله مجمل الجوانب المرتبطة بالعملية التربوية على مستوى الممارسات.

فالبحث التربوي مهما كان أصيلاً ومنهجياً، ومهما بذل فيه من جهد واستغرق من الوقت والكلفة، ومهما كانت نتائجه إجرائية أو ممكنة التطبيق(Applicability)، فإن كل ذلك يظل حبراً على ورق، أو كما يقال "أوراق بلا ترياق" لأنه يظل بحاجة إلى قرار يضع نتائجه موضع التنفيذ، وهذا القرار لا يملكه الباحث، وإنما هو في النهاية من سلطات القائد التربوي.

بمعنى آخر إذا كانت معرفة الواقع وتحديد مشكلاته وتقديم الحلول الإجرائية لها، هي مهمة محورية يضطلع بها الباحثون التربويون، فإن هناك مهمة أخرى أشد إلحاحاً وأكثر أهمية وفاعلية في استكمال حلقات العملية البحثية يتعين أن يضطلع بها صانعو القرار، وتتمثل هذه المهمة بتنفيذ تلك المعالجات والحلول في واقع الممارسات التربوية. فصانعو القرار على مختلف مستوياتهم

التنفيذية، ليس من مهامهم إنتاج المعرفة البحثية وتقديم الحلول العملية، وإنما واجبهم الأول يتمثل بالاختيار مما هو متاح ومناسب من تلك الحلول والبدائل البحثية، وفي حالة غياب هذا المبدأ التكاملي، تظل العملية البحثية منقوصة في مبتغاها، كما إن عملية صنع القرار ستسير وفق اجتهادات شخصية، قد تكون صائبة أو غير صائبة (بدران، 2007، ص57).

فالعمل الإداري في المجال التربوي، كغيره من المجالات الحياتية، يتمثل في جوهره، بسلسلة متتابعة ومنظومة متناغمة من تحديد الاختيارات وتوجيه المسارات وتقنين الإجراءات، بما يساعد على اتخاذ القرار المناسب لتهيئة ظروف العمل بجميع مكوناته وعناصره، ليسير في المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف المنشودة (عبدالموجود، 2000، ص23). لذلك تعد عملية صناعة القرار واتخاذه في رأي سيمون (Simon)، لب الإدارة وقلبها النابض (عبدالعزيز، 2005، ص 14). وبالتالي فإنها ليست بالعملية السهلة؛ كونها تتطلب كثيراً من نفاذ البصيرة وإسنادا من المعرفة العلمية، (عياصرة، 2006، ص18). والقائد التربوي الناجح، لا يركن لمنصبه الوظيفي، مهما كان رفيعاً، ولا إلى خبرته، مهما كانت عريضة، ولا إلى معرفته، مهما كانت عميقة، وإنما هو يؤمن بأن لا سلطان في العمل التربوي، إلا للعلم والبحث العلمي. لذلك، فإن صناعة القرار، هي أيضاً بحاجة إلى تبني ثقافة العلم وإرساء قيم وأعراف البحث العلمي، حتى تضمن سلامة اختياراتها ورشد قراراتها.

فتوظيف المعرفة والمعلومات البحثية في صناعة القرار، يجعل القرار أكثر مصداقية وأكثر تعبيراً عن الحاجات الفعلية، وأكثر واقعية وارتباطاً بالظروف والإمكانات المتاحة، ومن ثم يكون أكثر مصداقية في تفهم المشكلة وأكثر فاعلية في وتحديد الحلول المناسبة لها. بل إن عملية صنع القرار واتخاذه تشبه إلى حد كبير عملية البحث نفسها، من حيث أنها تبدأ بالتعريف بالمشكلة وجمع المعلومات وتحديد البدائل وتقويمها، لتخلص إلى اتخاذ القرار وتقويم الآثار المترتبة عليه، (P:20 Nigro 1948)، لذلك يقال أن الإدارة بلا بحث تكون عمياء، والبحوث بلا تطبيق، تكون صماء (عبدالموجود، 2000، ص23). فالأساس المعلوماتي، إذن، يمثل بعداً هاماً من أبعاد عملية صناعة القرار. وإذا غاب هذا البعد، انفصل القرار عن حاضر المشكلات التربوية ومستقبلها، واقتصر تأثيره على ردود الأفعال وعلى تسيير هذه المشكلات واللف حولها أكثر من اقتحامها والتخلص منها، (عبد الموجود، 2000، ص27) كما إن العمل البحثي، وخاصة إذا كان من النوع التطبيقي، لا تكتمل مقوماته ولا تتحقق أهدافه، ما لم توظف نتائجه في واقع الممارسات التربوية، بدء من عملية

صناعة القرار التربوي.

وبناءً على ذلك ازدهر العمل البحثي التطبيقي وتناما دوره في رسم السياسة التربوية وصناعة القرار في البلدان المتقدمة، بداء من عقد الخمسينات من القرن الماضي، فقد فطن القادة التربويون إلى أن العمل البحثي التربوي التطبيقي يمثل الجهاز العصبي للعمل التربوي، كما أدركوا أن عملية اتخاذ القرار ليست بالعملية السهلة، فهي وإن تطلبت كثيراً في نفاذ البصيرة وقدراً من الخبرة والممارسة، تظل بحاجة ماسة إلى المعرفة العلمية بواقع المشكلات التربوية، وهنا ترسخت القناعة بأن توظيف نتائج البحوث التطبيقية في صناعة القرار، يجعل القرار أكثر مصداقية وأكثر تعبيراً عن الحاجات الفعلية وأكثر واقعية وارتباطاً بالظروف والإمكانات المتوافرة (عياصرة، 2006، ص 18). كما ترسخت قناعة الباحثين أيضاً بأن صنع القرار يمثل بوابة العبور الشرعية لأن يأخذ البحث التربوي التطبيقي مكانه الطبيعي في عملية توظيف المعرفة العلمية والإسهام في جهود تطوير النظم التربوية.

وبهذا التوجه المتناغم، ترسخت العلاقة بين الباحثين وصانعي القرار، فازداد البحث التربوي التطبيقي، تقدماً وازدهاراً؛ بتنامي الاهتمام بتطبيق نتائجه والإفادة منها في صناعة القرار، كما أصبحت عملية صناعة القرار أكثر مصداقية ورشداً، وهو ما أدى في الأخير إلى مزيد من التطور والتقدم للنظم التربوية في البلدان المتقدمة التي تؤمن بهذا المبدأ التشاركي بين الباحثين وصانعي القرار في المجال التربوي وتسعى دائماً لتعزيز العلاقة بين هذين البعدين المتكاملين.

اتجاهات تطوير العلاقة بين البحث التربوي التطبيقي وصناعة القرار:

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول أن البحث التربوي التطبيقي قد شهد اتجاهات تطويرية متتابعة، لاسيما في العصر الحديث، جعلته أكثر صلة بعملية صناعة القرار وأكثر فاعلية في تطوير العملية التربوية، ولعل أبرز هذه الاتجاهات ما يأتي:

1- **الاتجاه نحو الشراكة وضمان جودة البحث التطبيقي:** يستهدف هذا الاتجاه توسيع دائرة النشاط البحثي وتجويد منهجياته، سواء من حيث إعداده أم من حيث تعدد موضوعاته أو من حيث تنامي مصادر تمويله، فقد تعددت مؤسسات البحث التربوي وتوسعت، لتضم العديد من الفرق البحثية في مختلف التخصصات العلمية، بعد أن كان البحث التربوي يقتصر على الجهود البحثية الفردية (عبد الرحمن، 2001، ص 822). كما اتسع نطاق البحوث التربوية لتشمل مختلف جوانب العملية التربوية، فضلاً عن تنامي أنواع البحث التربوي، لاسيما البحث

التربوي التطبيقي، حيث صار يشمل بحوث التطوير والتخطيط وبحوث الفعل وصنع القرار، ومن الأمثلة على هذا الاتجاه، مراكز البحوث التربوية في ألمانيا.

2- **الاتجاه نحو توظيف البحوث التطبيقية:** لعل أهم اتجاهات تطوير البحث التربوي، هو الاتجاه نحو إعطاء الأولوية للبحوث التطبيقية ومحاولة ربط نتائج هذه البحوث بصناعة القرار. فقد زاد الاهتمام بوضع نتائج البحث التطبيقي موضع التنفيذ الفعلي، بعد أن كانت الجهود البحثية تقف عند مجرد الوصول إلى النتائج، تجلى ذلك برسم السياسات ووضع الاستراتيجيات المحددة لأولويات البحث والموجهة لمساراته. ولقد اقتضى هذا الاتجاه أن تقوم مؤسسات البحث التربوي، لاسيما مراكز البحوث التربوية، بوظيفتين متكاملتين هما: وظيفة إعداد البحوث، ووظيفة التدريب على آليات الإفادة من نتائج البحوث وأساليب تطبيقها في واقع الممارسات التربوية، ومن أبرز الأمثلة على هذه المؤسسات البحثية، مراكز البحوث التربوية التطبيقية في السويد (Eklund,1998, P35).

3- **الاتجاه العالمي في البحوث التطبيقية:** ويهدف هذا الاتجاه إلى مزيد من توسيع دائرة اهتمام البحث التربوي، حيث صار يتناول موضوعات ومشكلات تربوية ذات طابع إقليمي وعالمي، بعد أن كان يقتصر على قضايا ومشكلات تربوية قطرية ومحلية، وذلك تواكباً مع مطالب العصر وتحدياته التي تكاد أن تطال كافة النظم التربوية في العالم، لاسيما في العصر الراهن الذي تكاد تختزله ظاهرة العولمة، بما تفرضه على النظم التربوية من المشكلات والتحديات، بصرف النظر عن تفاوت هذه المشكلات والتحديات من دولة إلى أخرى. وقد تبلور هذا الاتجاه بداية بإنشاء منظمات إقليمية وعالمية للبحث والتطوير التربوي مثل منظمة اليونسكو والهيئات والمعاهد والمراكز الإقليمية التابعة لها في مختلف دول العالم، ثم تنامت أعداد المراكز والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية بالبحث التربوي وخاصة التطبيقي، (أسعد ، 1999 ، ص 94)، (عبد الرحمن، 2001، ص 822).

وهكذا تنامت حركات الاهتمام بالبحوث التربوية التطبيقية بدءاً من عملية صنع القرار واتخاذه لتصبح هذه البحوث أداة فاعلة في تطوير نظم التعليم وتحويلها إلى قوة فاعلة في بناء الدول العصرية وتمكينها من التقدم والريادة الحضارية، وخاصة في زمن العولمة. وعلى الرغم من التفاوت في مستوى الوعي بأهمية البحث التربوي ودوره في تطوير نظم التعليم من دولة إلى أخرى، غير أن ما تشهده المجتمعات المعاصرة من التحديات، يجعل من هذا الاهتمام أمراً حيوياً في مواجهة هذه

التحديات التي تأتي في طليعتها :

- تعقد الأنظمة التربوية وبالتالي زيادة المشكلات والتحديات التي تواجهها.
- تنامي الوعي بالدور الإيجابي للبحوث التربوية في تقديم الحلول المناسبة لهذه المشكلات، (عكاشة وآخرون، 1990م، ص 23).

البحث التربوي التطبيقي وصناعة القرار في الوطن العربي:

على الرغم من وجود تفاوت واضح بين البلدان العربية من حيث نشأة البحث التربوي وتوافر كوادره ومؤسساته ومصادر تمويله، ومن حيث مدى الإفادة من نتائجه في صناعة القرار التربوي، ومع ذلك توجد بعض الملامح العامة بين هذه البلدان، يمكن الاستناد إليها في تتبع نشأة البحث التربوي فيها، وتقصى واقع العلاقة بينه وبين عملية صنع القرار في هذه البلدان. فقد نشأ البحث التربوي وتطور في البلدان العربية عبر مراحل تاريخية متعاقبة يمكن فرزها على النحو الآتي :

-المرحلة التمهيدية: وقد امتدت خلال النصف الأول من القرن العشرين ليهيمن عليها البحث التربوي الأساسي، الذي ظل يقوم على جهود بحثية فردية تحكمها أولويات الباحثين أنفسهم وقناعاتهم الشخصية، ومع ذلك تمثل هذه المرحلة البداية الأولى لبزوغ الوعي بأهمية البحث التربوي في تطوير العملية التربوية، وإن اقتصر ذلك الوعي على مستوى البحوث الأساسية، وعلى الجهود البحثية الفردية (توفيق 1987، ص 12).

-مرحلة الانتشار: وامتدت خلال عقدي السبعينات والثمانينات، ففي هذه المرحلة ازداد الوعي بأهمية البحث التربوي وترجمته إلى ممارسات وفعاليات، تجلى ذلك بعقد العديد من المؤتمرات والندوات المعنية بشؤون البحث التربوي ومحاولة تفعيل دوره في حل المشكلات التربوية، كما أنشئ العديد من المؤسسات و المراكز البحثية سواءً على المستوى القطري أو على المستوى الإقليمي والقومي، وبذلك شهدت هذه المرحلة انتشار البحوث التربوية التطبيقية لاسيما الجماعية منها (الغصيني، 1983، ص1).

-مرحلة التطوير: وبدأت منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، ولا زالت جهود التطوير سائرة إلى اليوم، وفيها شهد البحث التربوي تطورات سريعة في بنيته المنهجية وفي سياساته ومؤسساته البحثية، كما اتسعت مجالاته وتعددت أنواعه، ونتيجة لذلك انتقل التأكيد من إجراء البحوث الأساسية إلى إجراء البحوث التطبيقية، كما تنامت الجهود نحو ربطها بصناعة القرار، (توفيق، 1997، ص23). غير أن أبرز جوانب التطوير التي شهدتها هذه المرحلة، وإن كانت لا زالت

متواضعة، إنما تتمثل في محاولة سبر العلاقة بين البحث التربوي التطبيقي وعملية صناعة القرار، وذلك من خلال الوقوف على سياسة البحث التربوي وأولوياته وعلى طبيعة الصعوبات والمعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائجه.

وعلى الرغم من التطور النسبي الذي طرأ على بنية البحث التربوي وتنامي عدد كوادره ومؤسساته البحثية في البلدان العربية وبداية الالتفات إلى طبيعة العلاقة بين نتائجه وما يدور في واقع الممارسات، لكن الإشكالية ظلت قائمة حول ضعف فاعلة البحث التربوي، لاسيما التطبيقي في واقع الممارسات التربوية، بدءاً من عملية صنع القرار التربوي واتخاذه (الخميسي، 2003، ص176). فالبحث التربوي في البلدان العربية يواجه إشكالات عديدة أبرزها تدني مستوى الطلب على نتائجه من قبل صانعي القرار. حيث تؤكد العديد من الدراسات والبحوث والفعاليات المتعلقة بهذا الموضوع، وجود فجوة بين نتائج البحث التربوي التطبيقي وصناعة القرار، وهي فجوة تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم. وخلصت بعض البحوث والدراسات المكرسة لسبر أغوار هذه الفجوة، خلصت إلى وجود جملة من المعوقات التي تحول دون تفعيل دور البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار في واقع الممارسات التربوية. وهي معوقات قد تختلف في طبيعتها وفي درجة تأثيرها في هذه العملية من بلد إلى آخر وفقاً لخصوصية ذلك البلد، ولواقع البحث التربوي التطبيقي فيه. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى مزيد من الدراسات والبحوث للكشف عن طبيعة تلك المعوقات على المستوى القطري، خاصة وأن الأقطار العربية لازالت حديثة العهد بالبحوث التربوية التطبيقية وفي طليعتها اليمن.

البحث التربوي في اليمن:

تعد نشأة البحث التربوي في اليمن أكثر حداثة مقارنة بنشأته في كثير من البلدان العربية، حيث تعود نشأته إلى عقد السبعينات من القرن الماضي، وقد تأثرت هذه النشأة بعوامل عديدة بلورها أسعد 1999 على النحو الآتي:

أ- الأوضاع التي فرضتها مرحلة التشطير التي سادت في اليمن قبل الوحدة وتجلت بوجود نظامين سياسيين متباينين في توجهاتهما الفكرية والأيديولوجية والتي عكست نفسها على نظامي التربية والتعليم في الشطرين، بما في ذلك التوجهات نحو البحث التربوي وسياساته.

ب- تعددت أشكال البحث التربوي في اليمن والتي يمكن تصنيفها في ثلاثة أشكال:

1- البحث التربوي الأكاديمي، المتمثل بالرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه، وبحوث الترقية

العلمية لما بعد الدكتوراه لأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية. وهذا النوع من البحوث هو السباق والأوسع انتشاراً في اليمن حيث ترجع البداية الأولى لظهوره إلى عقد السبعينات وفي الشطر الجنوبي من الوطن، متمثلاً بإعداد رسالة ماجستير، حول أحد الموضوعات التربوية. في حين ظهر هذه النوع من البحوث في الشطر الشمالي في مطلع الثمانينات بظهور رسالة ماجستير في التربية، ثم تنامي عدد البحوث التربوية الأكاديمية سواء الرسائل العلمية أو بحوث الترقيات العلمية لما بعد الدكتوراه.

2- البحث المؤسسي: وتعود البدايات الأولى لظهوره إلى مطلع السبعينات، في الشطر الشمالي من الوطن، تجلى ذلك بإنشاء إدارة للبحوث التربوية في وزارة التربية والتعليم تتبع إدارة التخطيط التربوي وقسم التوثيق التربوي، بالدعم من قبل البنك الدولي ومنظم اليونسكو، ثم أنشئ بعد ذلك مركز البحوث والتطوير التربوي في صنعاء، تابعاً للوزارة في عام 1982م. أما في الشطر الجنوبي، فتعود نشأة البحث التربوي المؤسسي إلى عام 1973م عند إنشاء مركز البحوث التربوية بعدن، كجهة مسئولة عن تطوير النظام التربوي، (أسعد ، 1999، ص7). وبقي المركزان في كل من صنعاء وعدن يؤديان ما أنيط بهما من المهام البحثية التربوية كل وفق أهدافه وتوجهاته الأيديولوجية، حتى تم دمجهما في مؤسسة بحثية واحدة بقيام الجمهورية اليمنية عام 1990م، تحت مسمى مركز البحوث والتطوير التربوي. بموقعه الرئيسي في صنعاء وفرعه في عدن.

3- تزامن مع هذين النوعين من البحوث، البحث التربوي الانطباعي الذي يقوم به بعض الأفراد المهتمين بالشأن التربوي وقضايا التربية والتعليم ولا يهمنا كثيراً هذا النوع من البحوث.

السياسات: حظي البحث التربوي باهتمام ضمني جاء في سياق الاهتمام بالبحث العلمي في البنية التشريعية وما ترتب عنها من السياسات والاستراتيجيات المعنية بالبحث العلمي، فقد استهدفت الرؤية الإستراتيجية لليمن 2025 زيادة عدد مؤسسات البحث العلمي وزيادة الاتفاق عليها وتعزيز التنسيق فيما بينها وربطها بقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة حتى تصبح من المركبات الفاعلة في النظام الوطني للابتكار وفي اقتصاد يبنى على المعرفة (وزارة التخطيط، ص74).

كما إن القانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992م، لم يشر صراحة إلى البحث التربوي التطبيقي وتوظيف نتائجه في واقع الممارسات بدءاً من صناعة القرار، وإنما وجدت إشارات ضمنية في بعض مواد القانون لدور البحث التربوي كفرع من فروع البحث العلمي، إذ جاء في مضمون الفقرة (م) من المادة رقم ( ) تأكيداً على ضرورة العناية المستمرة بالبحث العلمي وتطويره باعتباره أحد المصادر المتطورة للتقدم المعرفي ورفع مستوى التعليم وحل مشكلات المجتمع. كما نص

القانون في مادته رقم (.) على استحداث وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي، تكون أبرز مهامها رسم سياسة البحث العلمي وتحديد أولوياته بما يتفق مع سياسة الدولة وأولوياتها التنموية.

واستهدفت المادة (.) من قانون الجامعات اليمنية إجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتوجيهها لخدمة المجتمع والإسهام في تقدم المعرفة، غير أن بنود هذا القانون المعنية بالبحث العلمي، لم تترجم إلى سياسات واستراتيجيات وخطط تحدد اختيار البحث العلمي وتوجه مساراته، بما في ذلك البحث التربوي، لتلتزم بها الجامعات وكليات التربية على وجه التحديد، باعتبارها الجهة الرئيسية التي أسهمت في إعداد البحوث التربوية التطبيقية إلى جانب مراكز البحوث.

وكان القرار الجمهوري رقم (.) لسنة .. الخاص بإعادة تنظيم مركز البحوث والتطوير التربوي، هو الأكثر تحديداً والأدق توصيفاً لتوجهات البحث التربوي التطبيقي ولطبيعة صلته بواقع الممارسات حيث جاء في الفقرة (أ) من المادة (.) أن من أبرز اختصاصات المركز ما يلي: " تخطيط وتنفيذ البحوث التربوية التي تساعد الجهات المختصة على وضع وتنفيذ سياسة التنمية التربوية وتحديد المشاريع التعليمية وترتيب أولوياتها وتشخيص المشكلات التربوية ووضع الحلول لها".

تلك كانت لمحة سريعة عن نشأة البحث التربوي وتطوره وواقع البنية التشريعية المنظمة له، ومع ذلك تظل الشكوى قائمة حول ضعف فاعلية هذه الأطر في توجيه البحث التربوي، لاسيما التطبيقي منه، نحو مواجهة المشكلات التربوية وتفعيل دور النظام التربوي في التنمية المجتمعية الشاملة، وتشير الوقائع الميدانية وما خلصت إليه بعض البحوث والدراسات العلمية إلى وجود بعض المعوقات التي تضعف فاعلية البحوث التربوية التطبيقية في توجيه القرار التربوي نحو مواجهة المشكلات التربوية في اليمن، لذلك سوف يكرس الجزء الثاني من هذه الدراسة لتقصي هذه المسألة على المستوى الميداني.

الدراسات السابقة:

1) الدراسات المحلية:

دراسة الخياط (1998): هدفت الدراسة إلى التعرف على أولويات البحث التربوي بكلية التربية – جامعة صنعاء. وهي دراسة ميدانية استخدمت المنهج الوصفي التحليلي المسحي وخلصت إلى عدد من النتائج أبرزها:

- غياب السياسة البحثية التي تحدد أولويات البحث التربوي في الكلية.
- هيمنة البحوث الفردية على النشاط البحثي لأعضاء الهيئة التدريسية.

دراسة أسعد (1999): هدفت الدراسة إلى التعرف على وظيفة البحث التربوي في الجمهورية اليمنية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النقدي. وأسفرت عن عدد من النتائج ، أبرزها:

- إن معظم البحوث التربوية هي بحوث فردية تحكمها أولويات شخصية .
- إن معظم البحوث التربوية ضعيفة الصلة بواقع الممارسات التربوية.

دراسة المسوري وآخرون (2003): هدفت الدراسة إلى التعرف على أولويات البحث التربوي كما يراها القادة التربويون في الجمهورية اليمنية. وهي دراسة ميدانية، خلصت إلى جملة من النتائج أهمها:

- وجود مشكلات عديدة يعاني منها النظام التربوي، ينبغي أن تكون ضمن أولويات البحث التربوي.
- وجود مشكلات تربوية عديدة ومهمة ومع ذلك لم تحظ بأولوية في النشاط البحثي التربوي.

دراسة القباطي (1992): واستهدفت تقويم عملية صناعة القرار واتخاذه في الإدارة التعليمية اليمنية ،استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي المسحي وطبقت على عينة من القيادات التربوية في اليمن. وخلصت إلى جملة من النتائج أهمها:

- تأثر صناعة القرار بعوامل مجتمعية (سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية) .
- تأثر صناعة القرار واتخاذه بخبرة صانع القرار أكثر من تأثرها بمعطيات البحث العلمي.

دراسة الحبيشي (1997): هدفت إلى تقويم عملية اتخاذ القرار في مدارس التعليم العام في مدينة عدن ، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، وانتهت إلى عدة نتائج منها:

- تواجه عملية اتخاذ القرار ضعف في المشاركة الفاعلة والبيانات اللازمة.
- إن المديرين يفتقرون إلى المقومات المنهجية لعملية اتخاذ القرار التربوي .

دراسة عبدالعزيز (2005): هدفت الدراسة إلى تقويم عملية اتخاذ القرار لدى مستويات القيادة التربوية بمكتب التربية في محافظة إب، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، وخلصت إلى عدد من النتائج منها:

- تدني مستوى التزام القيادات التعليمية بالأسس العلمية لعملية اتخاذ القرار.
- غياب الأساليب العلمية الكمية وقواعد المعلومات في عملية اتخاذ القرار.

2) الدراسات العربية:

دراسة مطر (1986): استهدفت الدراسة الكشف عن طبيعة العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية في مصر، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لعوامل الانفصال والاتصال في هذه العلاقة.وتوصلت إلى جملة من النتائج أبرزها :

- تدني مستوى وعي صناع القرار بأهمية البحث التربوي ودوره في حل المشكلات التربوية.
- قلة الاهتمام بتدريب المسؤولين عن الممارسات التربوية على آليات الإفادة من نتائج البحث التربوي.

دراسة همام (1980): هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين البحث العلمي في مجال التربية وأجهزة رسم للسياسة التعليمية واتخاذ القرارات الخاصة بتنفيذها في مصر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المسحي لعينة من الرسائل العلمية لبحوث الماجستير والدكتوراه في الجامعات المصرية. وكان من بين أهم النتائج التي توصلت إليها ما يأتي :

- غياب آليات التواصل بين كميات التربية من جهة وبينها وبين الجهات المسئولة عن صناعة القرار.
- بعد راسمي السياسة التعليمية عما تتوصل إليه كليات التربية من نتائج بحثية.

دراسة عبدالحليم (1984): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع العلاقة بين البحث التربوي وقرارات التنفيذ في واقع الممارسات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وكشفت عن عدد من أسباب ضعف تأثير البحث التربوي في واقع الممارسات أهما ما يلي :

- أسباب تعود إلى طبيعة البحث التربوي وهي متعلقة بتعقد إجراءاته وغياب أولوياته وعمومية نتائجه.
- أسباب راجعة إلى الممارسين التربويين، ومنها : ضعف مستوى الممارسين وتدني وعيهم بأهمية البحث التربوي، وضعف مستوى تدريبهم على آليات الإفادة من نتائج البحث التربوي، وتغييب البحث التربوي عن ديناميات اتخاذ القرار.

دراسة أبو عرابس (1989): هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث التربوية في مصر، واستخدمت المنهج التاريخي والوصفي المسحي، وخلصت إلى عدد من النتائج أهمها :

- ضعف الصلة بين كليات التربية والمؤسسات التعليمية.

- وجود قصور في البحوث التربوية وفي أولويات تناول المشكلات التربوية.

دراسة طلبة (1991): هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين البحث التربوي وعلاقته بالممارسة التربوية في النظام التعليمي في مصر، وهي دراسة مكتبية استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأسفرت عن جملة من النتائج والاستنتاجات أهمها : أن أزمة البحث التربوي في مصر ناتجة عن وجود فجوة بين الباحثين والممارسين، وإن هذه الفجوة ترجع إلى عدة عوامل منها :

- عوامل تعود إلى طبيعة البحث التربوي، وزيادة الطلب الاجتماعي عليه.
- عوامل تعود إلى طبيعة الممارسات التربوية وصناعة القرار.

دراسة حنا (1991): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية البحوث التربوية في اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير التعليم. وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى عدد من النتائج أهمها :

- عدم اعتماد متخذي القرار على معطيات البحث التربوي عند حل المشكلات التربوية.
- ضعف الصلة بين الباحثين ومتخذي القرار التربوي.

دراسة الأنصاري (1993): هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الاستفادة من نتائج البحوث التربوية بكليات التربية في مصر من وجهة نظر بعض المسؤولين التربويين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المسحي. وانتهت الدراسة إلى عدد من النتائج منها :

- ضعف الصلة بين كليات التربية والمؤسسات التعليمية في واقع الممارسات الميدانية.
- قلة معالجة البحوث التربوية للمشكلات التربوية الملحة التي يهتم بها المسئولون عن التعليم.

دراسة شاهين (2000): هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات الاستفادة من مخرجات البحث العلمي والمعوقات التي تحول من ذلك في دول الخليج العربية. وأشارت الدراسة إلى عدد من المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحث العلمي ويمكن تصنيفها إلى :

- معوقات علمية وفنية تعود إلى الباحثين أنفسهم ونوعية بحوثهم.
- معوقات مالية وإدارية تعود إلى الجهات المعنية بتطبيق نتائج البحوث العلمية.

دراسة الملا عبد الله (2007): هدفت الدراسة إلى تقصي المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحث العلمي التربوي في تطوير التعليم. وخلصت الدراسة إلى جملة من

النتائج، أهمها إن المعوقات المادية والإدارية قد مثلت اقوي المعوقات التي تحد من الاستفادة من نتائج البحث التربوي.

3)الدراسات الأجنبية:

دراسة ستيفنز (1986) ـ: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر البحث التربوي في الممارسات التربوية، وهي دراسة ميدانية استخدمت المنهج الوصفي المسحي، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها:

- وجود فجوة واسعة بين معطيات البحث التربوي وواقع الممارسات التربوية.
- إن هذه الفجوة تتحكم فيها عوامل كثيرة تعود إلى طبيعة الممارسات التربوية ووعي القائمين عليها.

دراسة مكتب التربية الدولي (IBE) (1995): هدفت إلى التعرف على العلاقة بين البحث التربوي والإصلاح التربوي واتخاذ القرار، والعقبات التي تحول دون الاستخدام الأمثل لنتائج البحوث في جهود تطوير التعليم واتخاذ القرار. وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات، أهمها:

- اعتماد البحث التربوي كأداة فاعلة لإنتاج المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات.
- توسيع دائرة المشاركة في عملية الإفادة من نتائج البحث في جهود التطوير التربوي وصناعة القرار.

دراسة ريمارز و مكجين (1995) Reimers & McGinn: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام البحث التربوي في السياسة التربوية وصناعة القرار الإداري، وهي دراسة مسحية استخدمت المنهج الوصفي المسحي، وخلصت إلى عدد من النتائج أهمها:

- وجود فجوة واسعة بين البحث التربوي والسياسة التربوية وعملية صنع القرار.
- ترتبط هذه الفجوة بطبيعة البيانات البحثية وآليات ترجمة نتائج البحث وطبيعة عملية صناعة القرار.

دراسة أردني وماكلين (1997): هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير البحث التربوي على صناعة القرار وهي دراسة مسحية استخدمت المنهج الوصفي المسحي، وخلصت إلى عدد من النتائج، أبرزها:

- شعور صانع القرار أن البحث التربوي لا يزال ضعيف الإسهام في صناعة القرار.

- على الباحثين أن يختاروا مشكلات ذات أولية لدى صانع القرار، وأن يقدموا نتائج بحثية إجرائية.

دراسة وايتي (2006): (Witty) هدفت الدراسة إلى تقصي الانتقادات الموجهة إلى البحوث التربوية التي أجريت في السنوات الأخيرة من قبل الحكومة البريطانية، وهي دراسة وصفية تحليلية خلصت إلى عدد من النتائج أهمها:

- إن أكثر المعوقات لإسهام البحوث التربوية ترجع إلى طبيعة عملية صنع القرار والسياسة التربوية.
- إن ضعف تأثير البحث في السياسة وصنع القرار، راجع إلى غياب السياسة المنظمة للبحوث.

التعليق على الدراسات السابقة:

تلك كانت أبرز البحوث والدراسات السابقة المكرسة لقضايا البحث التربوي وعلاقته بصناعة القرار في واقع الممارسات التربوية وهذه الدراسات في معظمها تتفق مع الدراسة الحالية، في أنها مكرسة لمعرفة هذه العلاقة ورسم الحلول المناسبة لتفعيلها، لذلك فقد أفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات السابقة في كثير من جوانبها، لاسيما فيما يتعلق بإسناد مشكلة الدراسة الحالية وإبراز أهميتها، وبلورة مضامينها النظرية وإجراءاتها الميدانية، غير أن الدراسة الحالية تتميز عن هذه الدراسات في الجوانب الآتية:

- إن معظم هذه الدراسات قد أجرى خارج اليمن وقليل منها ما كرس لقضايا البحث التربوي في اليمن، ولكن دون التعرض لعلاقته بصناعة القرار التربوي.
- إن معظم هذه الدراسات بما فيها اليمنية قد تناولت قضايا البحث ومعوقاته بعموميتها، سواء كان ذلك في مدخلاته أو في عملياته أو مخرجاته، بمعنى آخر، أن معوقات استخدام نتائج البحث التربوي، قد وردت ضمنيا في هذه الدراسات، في حين أن الدراسة الحالية قد تمحورت في الأساس حول كشف معوقات الإفادة من نتائج البحث التربوي.
- إن جميع هذه الدراسات عنيت بالبحث التربوي بنوعيه، الأساسي والتطبيقي دون تفريق يذكر، في حين أن الدراسة الحالية معنية بقضايا البحث التربوي التطبيقي ولاسيما مسألة توظيف نتائجه.

- إن معظم هذه الدراسات قد عني بعلاقة البحث التربوي بواقع الممارسات على اختلاف مستويات هذه الممارسة، بينما اقتصرت الدراسة الحالية على رصد مسوغات الإفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي في عملية صناعة القرار.

وعليه، فإن هذه الدراسة تمثل مقاربة منهجية تقوم على نظرة تكاملية تجمع بين معطيات البحث التربوي التطبيقي وآليات صناعة القرار، في حين إن معظم الدراسات، وخاصة اليمنية، تتسم بأحادية الجانب، بمعنى أن بعضها قد تمحور حول قضايا البحث التربوي، والبعض الآخر قد تمحور حول صنع القرار، مما يضفي على هذه الدراسة ميزة فريدة، كونها تجمع بين الجانبين، أي تعنى بمعوقات الإفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار، ولاسيما على مستوى اليمن.

ثالثا: إجراءات الدراسة الميدانية:

عينة الدراسة : لتحقيق أهداف الدراسة، اختيرت عينة قصدية، قوامها (210) من الباحثين التربويين والقيادات الإدارية في بعض الجامعات اليمنية ومراكز البحث التربوي وبعض مكاتب التربية والتعليم في المحافظات (صنعاء ، عدن ، تعز ، إب)، وذلك على النحو الآتي:

جدول(1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة

باحثون تربويون		قيادات إدارية		الإجمالي
الجامعات	مراكز البحث	الجامعات	مكاتب التربية	
115	35	30	30	210

أداة الدراسة : استخدمت الاستبانة المغلقة أداة لجمع البيانات ميدانياً من أفراد العينة، وقد اعتمدت عملية بناء الأداة الخطوات الآتية:

- الإطلاع على بعض الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.
- تقديم سؤال استطلاع لعينة من أعضاء هيئة التدريس والقيادات الإدارية في جامعتي تعز وإب للتعرف على أهم معوقات الإفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار.
- إخضاع الفقرات الأولية التي تم التوصل إليها لعملية الصدق Validity، حيث تم استخدام الصدق الظاهري أو صدق المحكمين، عبر عرض الأداة على مجموعة من المختصين في كلية التربية بجامعتي تعز وإب، وتم اعتماد نسبة اتفاق (80٪) فأعلى بين

المحكمين لقبول فقرات الأداة، وقد أسفرت عملية التحكيم عن بلورة (50) فقرة (معوق) توزعت على مجالين:

- مجال المعوقات التي تعود إلى طبيعة البحث التربوي (25) معوقاً،
- مجال المعوقات التي تعود إلى طبيعة صانعي القرار (25) معوقاً.

وللتحقق من ثبات الأداة Reliability استخدمت طريقة التجزئة النصفية، (Split-half Method) حيث قسمت الأداة إلى نصفين متساويين:

الأول: يتضمن الفقرات الزوجية، والثاني يتضمن الفقرات الفردية، ووزعت على عينة صغيرة من الباحثين والقياديين في جامعة إب، وباستخدام معامل ارتباط بيرسون، و حصلت الأداة على معامل ثبات مقداره (0.83) وهو معامل ثبات مقبول إحصائياً.

التطبيق الميداني للأداة: تم توزيع الأداة على أفراد العينة المختارة خلال الفترة من 15 – 30 مايو 2009) ، بمساعدة بعض الزملاء في الجهات التي شملتها عينة الدراسة، وقد وزعت (250) استبانة، رجع منها (210) استبانات سليمة، هي التي خضعت للتحليل الإحصائي.

الأساليب الإحصائية:

- استخدمت معادلة (فيشر) لإيجاد الوسط والمرجع.
- استخدمت معادلة (الوزن النسبي) للحصول على درجات الحدة لترتيب المعوقات.
- استخدم اختبار (k^2) لاختبار دلالة الفروق بين آراء أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة.

وتم إيجاد المدى لتحديد الدلالة اللفظية للحكم على هذه المعوقات بحسب المعادلة الآتية :

أعلى بديل – أدنى بديل/ عددا لبدائل: 5- 1 = 4÷5 = 0.80 وبالتالي تكون الدلالة اللفظية لفرز إلنتائج وفقا لهذا المقياس الخماسي، على النحو التالي:

من 4.21 – 5 = تمثل عائقاً بدرجة كبيراً جداً،

من 3.41 – 4.20 = تمثل عائقاً بدرجة متوسطة ،

من 2.61 - 3.40 = تمثل عائقاً بدرجة متوسطة،

من 1.81 – 2.60 = تمثل عائقاً بدرجة ضعيفة،

من 1 – 1.80 = لا تمثل الفقرة عائقا .

رابعا: عرض النتائج وتفسيرها

أولاً: عرض النتائج المتعلقة بالهدف الأول وفحواه: ما معوقات الإفادة من نتائج البحوث التربوية التطبيقية في صناعة القرار؟

ولتحقيق هذا الهدف، عرضت استبانة مكونة من (50) فقرة على أفراد العينة لإبداء الرأي حولها من حيث كونها تمثل عوائق حقيقية تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية التطبيقية في صناعة القرار التربوي، أم أنها لا تمثل عوائق لهذه العملية. وباستخدام الأوساط المرجحة والأوزان المئوية، تبين أن ثمة إجماعاً في تقديرات العينة على مستوى النتائج الإجمالية لهذه الفقرات، باعتبارها جميعاً تمثل عوائق حقيقية لهذه العملية وبدرجة كبيرة سواء على مستوى الأداة إجمالاً أو على مستوى المجالين الفرعيين، وذلك كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (2) النتائج الإجمالية لآراء العينة حول معوقات الإفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار بحسب درجات الحدة وفق الأوساط المرجحة والأوزان المئوية

م	المجـــال	الوسط المرجح	الوزن المئوي	الدلالة اللفظية للتأثير
1	المعوقات الراجعة إلى صناعة القرار	3.72	٪74.3	كبيرة
2	المعوقات الراجعة إلى البحث التربوي	3.43	٪68.5	كبيرة
	الإجمـــالي	3.58	٪71.60	**كبيرة**

يتضح من الجدول (2) أن النتائج الإجمالية، سواء على مستوى المجال أم على مستوى الأداة إجمالاً، تؤكد أن هذه العوائق تمثل صعوبات حقيقية في عملية الاستفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار. فقد حصلت تقديرات العينة، على المستوى الإجمالي، على وسط مرجح مقداره (3.58) ووزن مئوي (71.6٪) وهي مؤشرات تؤكد التحدي الكبير لهذه هذه المعوقات أمام هذه العملية.

أما على مستوى المجال، فقد أظهرت تقديرات عينة الدراسة أن المعوقات التي تعود إلى صناعة القرار هي الأكثر حدة والأعمق تأثيراً في الإفادة من نتائج البحث في صناعة القرار، حيث حصل المجال المتعلق بصناعة القرار على وسط مرجح مقداره (3.72) ووزن مئوي (74.30٪)، في حين حصل مجال المعوقات العائدة إلى طبيعة البحث التربوي على وسط مرجح (3.43) ووزن مئوي (68.5٪). وهي نتيجة تؤكدها الشواهد الميدانية، وتتساوق مع توقعات الباحث، كما تسندها نتائج الكثير من الدراسات السابقة، أبرزها دراسات: (الصطوف، 2000) ، (عبدالموجود، 2000)،

الغنام، 1984). (Stephens, 1986)، (Whitty,2006) التي خلصت إلى أن أقوى معوقات الإفادة من نتائج البحث، إنما ترجع في معظمها إلى الجهة المعنية بتنفيذها، أكثر مما تعود إلى الجهة المنتجة لهذه البحوث وما يسفر عنها من نتائج.

النتائج المتعلقة بالهدف الثاني: (مصدر المعوقات) وفحواه: ما المعوقات الراجعة للبحث التربوي، وما المعوقات الراجعة لصناعة القرار؟

وباستخدام الأوساط المرجحة والأوزان المئوية، أظهرت النتائج أن تقديرات أفراد عينة الدراسة تؤكد أن المعوقات الراجعة إلى مؤسسات صناعة القرار هي الأكثر حدة وتأثيراً من المعوقات الراجعة إلى مؤسسات البحث التربوي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مجال المعوقات التي تعود إلى جهة صناعة القرار:

تضمن هذا المجال (25) فقرة اعتبرت جميعها حسب تقديرات أفراد العينة معوقات وبدرجة كبيرة، باستثناء ثلاث فقرات اعتبرت معوقات بدرجة متوسطة، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3) ترتيب المعوقات الراجعة إلى مؤسسات صناعة القرار بحسب الأوساط المرجحة والأوزان المئوية

ت س	ت حال	المعوقات	الوسط المرجح	الوزن المئوي	درجة الإعاقة
1	1	غياب السياسات الموجهة للإفادة من النتائج البحثية.	4.41	88.20	كبيرة جداً
2	2	غياب الأولويات الناظمة للبحث التربوي التطبيقي.	4.24	84.8	كبيرة جداً
3	3	ضعف ثقة صانع القرار بالباحثين ونتائج بحوثهم.	4.20	84	كبيرة جداً
14	4	تخوف صانع القرار من الاعتراف ببعض المشكلات	4.02	80.40	كبيرة
4	5	قلة الميزانية المخصصة لتطبيق نتائج البحث التربوي.	3.99	79.8	كبيرة
24	6	غياب آليات الرقابة والمساءلة لصناع القرار التربوي.	3.96	79.2	كبيرة
8	7	ضعف الثقافة البحثية لدى صناع القرار التربوي.	3.95	78.9	كبيرة
21	8	غياب المعايير العلمية لاختيار صناع القرار التربوي.	3.93	78.6	كبيرة
25,	8	معظم صناع القرار غير متخصصين في الجانب التربوي.	3.93	78.6	كبيرة
6	9	نقص الأجهزة والوسائل اللازمة لتطبيق النتائج البحثية	3.84	76.8	كبيرة
7	10	ترسخ ثقافة الخبرة الميدانية لدى صانع القرار التربوي	3.75	75	كبيرة
9	10	شعور صانع القرار بالانتقاص من مكانته الإدارية	3.75	75	كبيرة
19	11	قلة الدورات التدريبية البحثية لصانع القرار	3.69	73.8	كبيرة
18	12	غياب إدارات البحث في بعض المؤسسات التربوية	3.67	73.4	كبيرة
22	13	تعدد الجهات المعنية بتنفيذ نتائج البحث التربوي التطبيقي	3.65	73	كبيرة
16	14	وجود ضرورة لسرعة البت في بعض القرارات التربوية	3.64	72.8	كبيرة

20	15	تداخل الجهات المعنية بصناعة القرار التربوي	3.61	72.2	كبيرة
12	16	مواجهة صانع القرار لكثير من الضغوط المجتمعية	3.60	72	كبيرة
17	17	هيمنة بعض القيادات التسلطية على اتخاذ القرار	3.58	71.8	كبيرة
15	18	غياب الوقت الكافي لتطبيق بعض النتائج البحثية	3.53	70.8	كبيرة
11	19	غياب مبدأ الشراكة في اتخاذ القرارات التربوية	3.52	70.4	كبيرة
5	20	غياب آليات التواصل بين صانع القرار والباحثين	3.42	68.4	كبيرة
10	21	سوء استغلال الموارد المخصصة لتطبيق نتائج البحث	3.25	65	متوسطة
23	22	غياب الحوافز التشجيعية للبحوث التربوية المتميزة	3.15	63	متوسطة
13	23	هيمنة البيروقراطية السلبية على عملية اتخاذ القرار	2.92	58.4	متوسطة
		الإجمـالـي	3.80	76	**كبيرة**

يتضح من الجدول (3) أن تقدير عينة الدراسة قد كشف أن هذا المجال إجمالاً يمثل نسبة إعاقة كبيرة مقارنة بالمعوقات الراجعة إلى البحث التربوي، فقد حصل هذا المجال على وسط مرجح مقداره (3.80) ووزن مئوي (76٪)، مما يعني أن إشكالية تطبيق نتائج البحث التربوي، إنما تعود في الأساس إلى عملية صناعة القرار التربوي أكثر مما تعود البحث التربوي نفسه.

أما على مستوى المعوقات الفرعية ضمن هذا المجال، فيظهر الجدول (3) أن معظم ما ورد فيه من فقرات، إنما تمثل معوقات وبدرجة كبيرة، ويمكن فرز أهم هذه المعوقات في ثلاثة مستويات:

- المعوقات التي تشمل نسبة إعاقة كبيرة جداً: وهي المعوقات الثلاث الأولى، حيث مثل "غياب السياسات المنظمة لربط القرار بنتائج البحوث التربوية التطبيقية" المعوق الأكبر بوسط مرجح (4.41) ووزن مئوي (88.2٪) وهي نتيجة منطقية وجاءت حسب توقعات الباحث، كما تؤيدها الشواهد الميدانية، حيث نجد أن مؤسسات صنع القرار الإداري التربوي تكاد تخلو من الإدارات المعنية بالبحث والتطوير، وهي وإن وجدت، فإنها تفتقر إلى السياسات والاستراتيجيات التي توجه صناعة القرار نحو الاعتماد على معطيات البحث العلمي التربوي، لذلك نجد أن صناعة القرار واتخاذه تتم بالاستناد إلى الخبرة الشخصية، أكثر من الاعتماد على معطيات البحث، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة النابه (1994م) ودراسة القباطي، (1992) ودراسة عبدالعزيز (2005)، و دراسة إبراهيم (1985)، ودراسة (**Whitty,2006**).

- وجاء في المرتبة الثانية المعوق المتعلق بضعف ثقة صانع القرار بالباحثين ونتائج بحوثهم بوسط مرجح (4.24) ووزن مئوي (84.8٪)، وهي نتيجة قد تعزى لطبيعة ثقافة كل من صناع القرار

والباحثين التربويين، فلكل منهم ثقافته الخاصة به، ناهيك عن تخوف صانع القرار من الكشف عن مشكلات تربوية قد تهدد موقعه الإداري وتهز ثقة السلطة بمكانته، فمن المعروف أن معظم صناع القرار قد وصلوا إلى مناصبهم بحكم ولائهم للسلطة ونيل ثقتها وليس لخضوعهم لمعايرة علمية تستند إلى معايير موضوعية، على الرغم أن تبني الدولة للنهج الديمقراطي الذي يفترض أن يساعد على ترسيخ أسس تدوير المناصب بحسب معايير علمية بعيدة عن الولاءات والانتماءات الضيقة، وتتسق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دارسة (عبد الموجود، 2000)، (البكري، 1988)، (دراسة الصطوف، 2000) التي كشفت أن راسمي السياسات وصناع القرار قد يستعلمون فقط بعض النتائج البحثية التي تتفق مع أولوياتهم واتجاهاتهم ويرفضون غيرها.

- كما جاء في المرتبة الثالثة المعوق المتعلق بتخوف صانع القرار من الاعتراف ببعض المشكلات التربوية بوسط مرجح (4.20) ووزن مئوي (84٪) وينسحب على هذه الفقرة نفس العزو السابق، حيث أن صناع القرار في الغالب يقاومون التغيير ويرفضون أي جانب من جوانب النقد، حتى وإن كان من النوع البناء، لذلك نجدهم يتخوفون من نتائج بعض البحوث التي قد تكشف عن مشكلات تربوية ملحة وخطيرة ولا تتماشى مع مواقفهم واتجاهاتهم السياسية، حيث يعتقدون أنها قد تهدد بقاءهم في مناصبهم الإدارية، ذلك أن الكثير منهم يدركون أنهم أتوا إلى مواقعهم، بناء على قناعة السلطة بخبرتهم وإخلاصهم، ومن ثم فهم لا يحتاجون إلى هذه النتائج ،إذ أنهم يعتقدون أن هذه المعطيات قد تمثل تدخلاً في عملهم لا ينبغي السماح به. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (الصطوف، 2000) و(القباطي، 1992) التي خلصت إلى أن أبرز معوقات تطبيق نتائج البحث التربوي في صناعة القرار تتمثل في غياب الديمقراطية الحقيقية التي تضمن سلامة اختيار المديرين وغياب الثقافة العلمية والبحثية في أوساط صناع القرار.

- أما المعوقات ذات المستوى الكبير في التأثير، وهي الأكثر في عددها ضمن هذا المجال حيث بلغ عددها (19) معوقاً تتراوح قيمها الإحصائية بين الوسط المرجح (4.02) كأعلى قيمة والوسط المرجح (3.42) كأدنى قيمة في هذا المستوى. وقد جاء في المرتبة الأولى المعوق المتعلق بقلة الميزانية المخصصة لتطبيق نتائج البحوث التطبيقية بوسط مرجح (4.02) ووزن مئوي (80.40٪) وليس بالمستغرب أن يتصدر هذا المعوق المرتبة الأولى من مستوى التأثير الكبير من المعوقات التي تحول دون الإفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار، فالمعروف من معطيات التقارير الرسمية والبحوث والدراسات العلمية أن هناك تدنياً ملحوظاً في الميزانية المخصصة للبحث العلمي عموماً

والتربوي خصوصاً، إذا ما قورن بما تنفقه بعض الدول النامية، ولذلك يواجه البحث التربوي، بهذا المعوق، ليس فقط في آليات توظيف نتائجه، بل أيضاً في طبيعة مدخلاته وفاعلية عملياته.

- وجاء في المرتبة الثانية ضمن هذا المستوى المعوق الخاص بغياب المتخصصين في إجراءات تطبيق النتائج البحثية بوسط مرجح (3.95) ووزن مئوي (89.8٪) فإدارات التربية، سواء في ديوان الوزارة أو في مكاتبها بالمحافظات، تفتقر للإدارات المعنية بالبحث والتطوير، وإن وجد بعض المعنيين للعمل في هذه الدائرة، فهم ليسوا من ذوي الاختصاص أو على الأقل، ممن سبق لهم وأخذوا دورات تدريبية حول البحث العلمي التربوي وآليات تنفيذ نتائجه في الميدان، بل إن صناع القرار بشكل عام معظمهم ليسوا من المتخصصين التربويين، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (قسيس وآخرون 2008). دراسة (طلبة، 1991).

- واحتل المرتبة الثالثة، المعوق المتعلق بغياب آليات الرقابة والمساءلة لصناع القرار التربوي بوسط مرجح (3.96) ووزن مئوي (79.2٪)، مما يعني أن ذلك يمثل أيضا تحدياً كبيراً لهذه المسألة، فالشائع أن الرقابة والمساءلة، وإن وجدت في بعض أوساط الإدارة التربوية اليمنية كغيرها من إدارات الدولة، فهي تكاد تقتصر على الجوانب المالية، وتتم في أدنى مستوى لها، ومن خلال جهة مهتمة بالقضايا المالية أكثر منها في القضايا الفنية ولاسيما تلك المتعلقة بمتابعة ارتباط القرار بنتائج البحوث التربوية.

- أما في المرتبة الرابعة، فقد جاء المعوق المتعلق بضعف الثقافة البحثية لدى صاع القرار بوسط مرجح (3.95) ووزن مئوي (87.9٪)، فالمعروف أن معظم صناع القرار في الإدارة التربوية التعليمية في اليمن ليسوا من ذوي التأهيل العلمي العالي ومن ذوي المعرفة العميقة والإعداد المسبق في الجانب البحثي، وهذه النتيجة تتسق مع نتائج دراسات كل من: (طلبة، 1999)، (عبد الموجود، 2000)، (النجار و الهابس، 1998)، التي خلصت إلى أن معظم صناع القرار في الميدان التربوي ليسوا من ذوي التأهيل العلمي وبالتالي لا يمتلكون معرفة بحثية مناسبة لمعطيات مناصبهم الإدارية.

- أما المعوق الذي جاء في آخر قائمة المعوقات ذات التأثير الكبير على الإفادة من نتائج البحوث التربوية التطبيقية في صناعة القرار، فهو المعوق المتعلق بغياب آليات التواصل بين صانع القرار والباحثين التربويين بوسط مرجح (3.42) ووزن مئوي (68.4٪). وهذه النتيجة يمكن عزوها بأن صانع القرار، كما سبقت الإشارة، قد يكون متخوفاً من بعض النتائج البحثية، كما أنه ولاعتبارات

اجتماعية مرتبطة بمكانته القيادية، قد يعتقد أن التواصل مع مؤسسات البحث للحصول على حلول إجرائية لمشكلاته التربوية، قد يقلل من مكانته الاجتماعية ومستوى قيادته وينتقص من خبرته، وغير ذلك من التبريرات التي قد يختلقها بعض القادة وصناع القرار لعدم وضعهم آليات تمكنهم من التواصل مع الباحثين وجديد البحث التربوي. وهذه النتيجة تؤيدها نتائج دراسات ، كل من (النابه، 1994)، (عبد الموجود، 2000).

- وجاء في المستوى الثالث من تصنيفات المعوقات التي تعود إلى صناعة القرار، ثلاثة معوقات وبدرجة تأثير متوسطة، تتراوح بين وسط مرجح (3.25) كحد أعلى ووسط مرجح (2.92) كحد أدنى في هذا المستوى. فقد نال المعوق "سوء استغلال الموارد المخصصة لتطبيق النتائج البحثية" نال وسطاً مرجحاً (3.25) ووزناً مئوياً (65٪) تلاه المعوق المرتبط أيضاً بالجانب المالي وهو المرتبط بغياب الحوافز التشجيعية للبحوث المميزة، بوسط مرجح (3.15) ووزن مئوي (63٪) وهو معوق ناتج عن المعوق السابق، فالموارد المالية وأن خصص النزر اليسير منها للبحوث التربوية في مؤسسات صناعة القرار، كما سبقت الإشارة، فهي لا تستغل الاستغلال الأمثل نتيجة لقلة الرقابة وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، ولعل هذا العزو يفيد في تبرير نتيجة المعوق الآخر المتمثل بغياب الحوافز التشجيعية، إذ أن سوء استغلال الموارد المخصصة للبحث، سوف يقلل من فرص تخصيص مثل هذه الحوافز للبحوث المتميزة.

- أما المعوق الذي جاء في المرتبة الأخيرة، ليس فقط ضمن هذا المستوى، وإنما على مستوى مجال المعوقات الراجعة لصنع القرار، فهو المعوق المتعلق بهيمنة البيروقراطية والروتين السلبي على عملية صنع القرار، وهو معوق قليل التأثير، مقارنة بما سبق من معوقات، فقد حصل على وسط مرجح مقداره (2.92) ووزن مئوي (58.4٪). مما يعني أن هذا المعوق وأن كان له بعض التأثير السلبي، إلا أن مجيئه في الأخير، قد يبرر بأن التنظيم الإداري ولاسيما في المجال التربوي، وأن كان يميل نسبياً إلى التنظيم البيروقراطي، غير أنه يكون كذلك في المفاصل الرخوة للتنظيم الإداري التي تشيع في المستويات الدنيا، أما المستويات العليا فيتأثر القرار فيها بجماعات الضغط أكثر من تأثره باللوائح والإجراءات الروتينية، وبالتالي فإن هذا المعوق لا يمثل لصناع القرار معوقاً ذا درجة عالية من الحدة في التأثير، لذلك جاء في المرتبة الأخيرة.

ثانياً: المعوقات التي تعود إلى الباحثين والبحث التربوي: يتضمن هذا المجال (25) فقرة معوقاً، وقد نال المرتبة الثانية بعد مجال المعوقات الراجعة إلى صناعة القرار من حيث قوة التأثير لهذه المعوقات. والجدول (4) يوضح ترتيب المعوقات على النحو الآتي:

جدول (4) ترتيب المعوقات الراجعة إلى طبيعة البحث التربوي بحسب الأوساط المرجحة والأوزان المئوية

ت سابق	ت حال	الفقرات/المعوقات	الوسط المرجح	الوزن المئوي	درجة الإعاقة
2	1	غياب الأولويات الناظمة للبحث التربوي التطبيقي.	4.02	٪8.40	كبيرة
1	2	غياب السياسات المنظمة لأساليب الإفادة من النتائج.	3.97	٪79.4	كبيرة
5	3	كثرة البحوث التطبيقية حول بعض المشكلات التربوية.	3.83	76.6	كبيرة
12	4	تقديم نتائج بحثية بلغة غامضة غير قابلة للتطبيق.	3.77	٪75.4	كبيرة
15	5	اعتماد بعض النتائج على بيانات ومؤشرات غير دقيقة.	3.73	٪74.4	كبيرة
24	6	تعويل بعض الباحثين على مكاسب مادية في بحوثهم.	3.58	71.6	كبيرة
19	7	صعوبة تفسير بعض النتائج البحثية من قبل المنفذين.	3.52	٪7.5	كبيرة
6	8	تباين النتائج البحثية حول المشكلة التربوية الواحدة.	3.46	٪69.2	كبيرة
22	9	ارتباط تطبيق بعض النتائج بأكثر من جهة منفذة.	3.45	٪69	كبيرة
25	10	غياب آليات التواصل بين صناع القرار والباحثين.	3.44	٪68.8	كبيرة
3	10	غياب اللوائح المنظمة لعرض النتائج والتوصيات.	3.44	٪68.8	كبيرة
16	11	تقديم نتائج غير مكتملة عن بعض المشكلات التربوية.	3.43	٪68.7	كبيرة
7	12	الإسهاب المفرط في استعراض النتائج والتوصيات .	3.39	٪67.8	متوسطة
10	13	قلة خبرة الباحثين ببعض المشكلات التي يبحثونها.	3.37	67.5	متوسطة
13	14	تعدد المؤسسات المعنية بالبحوث التربوية التطبيقية.	3.35	٪67	متوسطة
20	15	النظرة الدونية من قبل الباحثين لصناع القرار.	3.25	65	متوسطة
21	16	حاجة بعض النتائج إلى نتائج أخرى تؤكد مصداقيتها.	3.24	64.8	متوسطة
11	16	تقديم نتائج بحثية عالية التكلفة في تنفيذها.	3.24	٪64.8	متوسطة
4	17	جل بعض الباحثين بتعقيدات صناعة القرار واتخاذه.	3.23	64.7	متوسطة
17	18	احتياج بعض النتائج إلى فترة طويلة لتطبيقها.	3.22	٪64.4	متوسطة
8	19	وجود تداخل بين النتائج والاستنتاجات والتوصيات.	3.21	64.2	متوسطة
18	20	تقادم بعض النتائج وانعدام قيمتها العملية والعلمية.	3.20	٪64	متوسطة
9	21	غلبة الطابع الاستعراضي على صياغة النتائج البحثية.	3.15	٪63	متوسطة
14	22	تقاعس الباحثين عن نشر بحوثهم والترويج لها.	3.12	62.4	متوسطة
23	23	قلة البحوث التطبيقية مقارنة بالبحوث الأساسية.	3.10	62	متوسطة
		الإجمالي	3.44	٪68.8	كبيرة

يتضح من الجدول (4) أن المعوقات الواقعة ضمن هذا المجال تكاد تنقسم إلى مستويين من حيث درجة تأثيرها في الإفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار التربوي. حيث نجد (12) معوقاً تقع ضمن مدى التأثير الكبير في هذه العملية، في حين نجد (13) معوقاً ضمن مدى التأثير المتوسط. ففي المستوى الأول للمعوقات ذات التأثير الكبير، نجد المعوق المتعلق بالسياسات المعنية بتحديد أولويات البحث واختياراته قد نال المرتبة الأولى بوسط مرجح (4.02) ووزن مئوي (80.40٪) وجاء في المرتبة الثانية المعوق المتعلق بالسياسات المعنية بآليات تسهيل الإفادة من نتائج البحث بوسط مرجح (3.97) ووزن مئوي (79.4) وهذه نتيجة منطقية جاءت حسب توقعات الباحث، كما تؤيدها المعطيات الميدانية. إذ إن المؤسسات المعنية بإعداد البحوث التربوية ولاسيما كليات التربية، تفتقر لمثل هذه المرجعيات، فما ورد من إشارات إلى البحث التربوي في بعض التشريعات والاستراتيجيات التربوية، إنما هي إشارات ضمنية وغاية العمومية، لكونها تخاطب البحث العلمي عموماً ولم تترجم إلى خطط على مستوى المؤسسات المعنية بالبحث التربوي التطبيقي.

وجاء في المرتبة الثالثة من هذه المعوقات، المعوق المتعلق بكثرة البحوث التربوية التطبيقية وتكرارها حول المشكلة التربوية الواجدة، بوسط مرجح (3.83) وزن مئوي (76.6٪) وهي أيضاً نتيجة منطقية للمعوقين السابقين، إذ أن غياب نظام الأولويات في اختيارات الموضوعات البحثية وغياب السياسات المحددة لآليات الإفادة من هذه البحوث، قد جعل عملية الاختيار تسير بحسب أولويات الباحثين واهتماماتهم الشخصية. أما المعوق المعني بالباحثين أنفسهم بما يقدمون من نتائج وتوصيات غامضة وغير قابلة للتطبيق، فقد جاء في المرتبة الرابعة بوسط مرجح (3.77) ووزن مئوي (75.4٪) ويمكن عزو ذلك بتباين الخبرة البحثية لدى الباحثين ولاسيما الأكاديميين منهم، حيث أن بعضهم من حملة الماجستير، وغيرهم من حملة الدكتوراه وصنف ثالث هم من الأساتذة المعدين لبحوث ما بعد الدكتوراه، ولا شك أن بعض الباحثين المبتدئين قد يسهبون في استعراض الكثير من النتائج ذات الطبيعة المجردة أو ذات العمومية، بحيث يصعب على الجهة المعنية وضع مثل هذه النتائج وما يترتب عنها من توصيات موضع التطبيق وبالتالي اتخاذ القرار وفقاً لمعطياتها.

ومن المعوقات الثلاث التي جاءت في المرتبة الأخيرة في هذا المستوى العالي من الإعاقة، نجد المعوق المتعلق بغياب آليات التواصل بين الباحثين وصناع القرار، بوسط مرجح (3.44) ووزن

مئوي (68.8٪ ، تلاه المعوق الخاص بغياب اللوائح المنظمة لمنهجية تقديم النتائج البحثية بوسط مرجح (3.44.) ووزن مئوي (68.8)، ليأتي في الأخير المعوق المتعلق بتقديم نتائج غير مكتملة عن بعض المشكلات التربوية، وبسط مرجح (3.43) ووزن مئوي (68.7٪). فغياب التواصل يمكن تفسيره بأنه تقريباً الظاهرة الشائعة بين مختلف المؤسسات التربوية وغير التربوية، وإن كان الحال أكثر سوءاً في المؤسسات التربوية.

أما ما يتعلق بغياب اللوائح المنظمة لعملية صياغة النتائج البحثية، فعلى الرغم من تضمين لوائح الدراسات العليا بعضاً من الشروط والمواصفات اللازمة في إعداد البحث، غير أن تلك التعليمات قد اقتصرت على الجوانب الشكلية لإخراج البحث/الرسالة العلمية، ناهيك عن اختلاف هذه المواصفات من جامعة إلى أخرى، هذا إذا عمل أصلا بهذه اللوائح، فالشائع في واقع البحث التربوي كغيره، من أنواع البحث العلمي، أن ثمة أعرافاً سادت في أوساط الباحثين تحدد مواصفات ومعايير البحث العلمي في مختلف خطواته بما في ذلك النتائج والتوصيات المترتبة عنه. ومع ذلك نجد بعض الباحثين وخاصة المبتدئين يجهلون أو يتجاهلون بعض هذه المعايير والمواصفات. وينسحب هذا القول على تفسير المعوق الأخير المتعلق بتقديم نتائج بحثية غير مكتملة حول بعض المشكلات التربوية، حيث ينم ذلك عن وعي متدن بأسس البحث التربوي التطبيقي لدى بعض الباحثين، وتتساوق هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات أهمها: (عبد الحليم، 1984) و(أسعد، 1999)، و (الخميسي 2003)، و(عبد الموجود، 2000)، التي خلصت إلى أن الباحث التربوي يواجه إشكالات متعددة أبرزها إشكالية الإعداد والتأهيل العلمي.

أما المعوقات ذات التأثير المتوسط وعددها (13) معوقاً، فيأتي في مقدمتها المعوق المتعلق بالإسهاب المفرط في استعراض النتائج والتوصيات البحثية بوسط مرجح (3.39) ووزن مئوي (67.8٪) تلاه المعوق المتعلق بقلة خبرة بعض الباحثين في ملامسة بعض المشكلات التربوية بوسط مرجح (3.37) ووزن مئوي (67.5٪)، وجاء في المرتبة الثالثة المعوق المرتبط بتعدد مؤسسات البحث التربوي التطبيقي بوسط مرجح (3.35) ووزن مئوي (67٪).

فيما يتعلق بالمعوقين السابقين المعنيين بالإسهاب في استعراض النتائج وقلة خبرة الباحثين، فقد سبق الحديث عن تباين المستوى العلمي للباحثين التربويين، وبالتالي تباين خبراتهم البحثية وما يترتب عنها من افتقار لبعض المواصفات في البحث العلمي التربوي التي تنعكس سلباً على الوفاء بتطبيق خطوات البحث وخاصة فيما يتعلق باستعراض نتائجهم وتوصياتهم. و فيما يتعلق بتعدد

مؤسسات البحث التربوي، فإن ذلك في حد ذاته يمثل دعماً للبحث التربوي أكثر منه إعاقة، ولكن هنا قصد بالإعاقة تكرار البحوث وربما تباين النتائج حول البحث الواحد، نتيجة لغياب التنسيق بين هذه المؤسسات.

أما أبرز المعوقات التي جاءت في المرتبة الأخيرة في هذا المجال فيتمثل بالمعوق المتعلق بتقاعس الباحثين عن نشر بحوثهم والتسويق لها لدى صناع القرار، وذلك بوسط مرجح (3.12) ووزن مئوي (62.4٪). وهذه ظاهرة تكاد تكون شائعة في أوساط الباحثين عموماً، ولعلها راجعة إلى شعورهم بعدم جدوى الترويج لبحوثهم نتيجة لاعتقادهم بأن ثقافة البحث لدى صناع القرار ما زالت متدنية.

أما المعوق الذي جاء في المرتبة الأخيرة فهو المتعلق بندرة البحوث التربوية التطبيقية مقارنة بالبحوث التربوية الأساسية، بوسط مرجح (3.10) ووزن مئوي (62٪). ويمكن عزو ذلك بأن البحوث التربوية عامة، هي من حيث كمها، ما زالت محدودة العدد، إذا ما قورنت بحجم المشكلات التربوية السائدة في الميدان التربوي، ومع ذلك فإن الشكوى تتصاعد حول عدم تطبيق نتائج البحوث المتوافرة منها، بصرف النظر عن كم هذه البحوث وكيفها، كما أن قلة البحوث التربوية عموماً، والتطبيقية على وجه الخصوص، قد تعود إلى إشكالية أخرى متمثلة بأولويات النشاط الأكاديمي وخاصة لدى الباحثين الأكاديميين من أعضاء التدريس بكليات التربية، إذ نجد أن أولوية النشاط الأكاديمي في الجامعات اليمنية، تتمثل بالأداء التدريسي الذي يأخذ تقريباً معظم أوقات أعضاء هيئة التدريس، ثم إن البحث العلمي، إذا مثل جزءاً يسيراً من النشاط الأكاديمي؛ فإن أولوياته، تحكمها قناعات شخصية تعود في معظمها لاهتمامات الباحثين من أعضاء هيئة التدريس، أكثر مما تحكمها لوائح أو خطط بحثية تحددها الكليات، أو الأقسام العلمية. ومع ذلك تظل الإشكالية وإن وجدت في هذا المستوى المتدني من درجة الإعاقة، إنما تتمثل في الشكوى من عدم تطبيق هذه النتائج البحثية، سواء كانت كثيرة أم قليلة.

ثالثا النتائج المتعلقة بالفروق: وهي النتائج المتعلقة بالهدف الثالث المعني بالتعرف على الفروق في تقديرات أفراد العينة حول معوقات الاستفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار، وذلك وفقاً لمتغيري مصدر/مجال الإعاقة ونوع الوظيفة. ولتحقيق هذا الهدف المركب استخدم اختبار (كاي تربيع) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4) وذلك على النحو الآتي :

(أ) التعرف على الفروق، وفقا لمصدر المعوقات، (صناعة القرار- البحث التربوي):

العينة	العدد	مجال الأعاقة	عدد المعوقات	الوسط المرجح	كـــــاي المحسوبة	القيمة الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
قيادات إدارية	60	صناعة القرار	25	3.72	28.18	94	4	الفرق دال
باحثون وأكاديميون	150	البحث التربوي	25	3.37				

جدول (5) يوضح الفروق في تقديرات أفراد العينة بحسب مصدر المعوقات أو مجالها وفقاً لقيمة (كاي تربيع) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4).

يتضح من الجدول (5) أن تقديرات أفراد العينة حول المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية التطبيقية في صناعة القرار، وفقاً لمتغير مصدر مجال الإعاقة، قد أظهر فروقاً دالة معنوياً، حيث وجد أن قيمة مربع (كاي) المحسوبة بلغت (28.18) وهي قيمة أكبر من قيمة مربع (كاي) الجدولية البالغة (9.4) عند مستوى دالة (0.05) ودرجة حرية (4). وبالنظر إلى الأوساط المرجحة والأوزان المئوية، يتضح أن مجال صناعة القرار يمثل الجهة الأكثر تأثيراً في معوقات الإفادة من نتائج البحث، حيث حصل هذا المجال على وسط مرجح مقداره (4.06) ووزن مئوي (74.3٪) في حين حصل مجال البحث التربوي على وسط مرجح (3.43) ووزن مئوي (68.5 ٪) . إذن من حيث مصدر هذه المعوقات، تؤكد البيانات في الجدول السابق، أنها راجعة إلى القائمين على عملية صناعة القرار. ويمكن تفسير ذلك في ضوء الشواهد الميدانية ومعطيات بعض الدراسات العلمية في هذا الصدد، فالبحث العلمي عامة، والبحث التربوي خاصة، يعاني في اليمن كغيره من الدول العربية من كثير من المشكلات والمعوقات، بعضها يرجع إلى جوانب علمية مرتبطة بطبيعة البحث التربوي نفسه، غير أن الجزء الأكبر منها يرجع إلى عملية صناعة القرار وطبيعة الثقافة السائدة في أوساط القائمين عليها، فصناعة القرار لا تستند إلى معطيات البحث العلمي وإنما تعتمد على خبرة صناع القرار وأن حدث نوع من الالتفات إلى بعض المعطيات البحثية وهو نادر جداً، فإنه يكاد يقتصر على معطيات البحوث الرسمية المؤسسية التي تعدها مراكز البحث والتطوير التربوي.

كما إن عملية صناعة القرار تتسم بعدم الاستقرار لكونها لا تمثل جهداً مؤسسياً يستند إلى البحث العلمي، وإنما ترتبط بوجود واستمرار صناع القرار، ومن ثم تصبح هذه العملية متقطعة ومتذبذبة وعرضة لهوى القادة واتجاهاتهم، بل إن بعض القيادات ترى في غياب القرارات الرشيدة،

فرصة سانحة للتنصل من المسؤولية والتهرب من المسألة، فضلاً عن أن هذه العملية، تقوم في جزء كبير منها، على إحساس بعض صانعي القرار بأنهم أتوا إلى مواقعهم القيادية بناءً على قناعة السلطة بخبرتهم وإخلاصهم وولائهم، ومن ثم فهم يعتقدون أن هذه العملية لا تحتاج كثيراً إلى معاونة الجهات البحثية، ،إذ يبدو لهم أن مثل هذا التوجه إنما يعد تدخلاً في عملهم، خاصة عندما يشعرون بأن بعض البحوث قد أعدت حول مشكلات لا تتسق مع أولوياتهم وتوجهاتهم السياسية. لذلك نجد معظم الإدارات التربوية تفتقر إلى الإدارات المعنية بالبحث والتطوير، وأن وجدت بعض الإدارات، فتكاد تخلو من مقومات الإفادة من نتائج البحث وآليات التواصل مع المؤسسات البحثية. وهذه النتيجة تتسق مع نتائج العديد من الدراسات المعنية بصناعة القرار كدراسة النابه (1994) التي أشارت إلى لجوء معظم صناع القرار إلى خبراتهم السابقة، ودراسة **Stephens (1986)** التي خلصت إلى أن عملية صنع القرار توجهها الضغوط المجتمعية، أكثر مما توجهها نتائج البحث العلمي، ودراسة القباطي (1992) التي أسفرت عن أن عملية صناعة القرار التربوي في اليمن تواجه العديد من المشكلات أبرزها غياب المعلومات والبيانات الدقيقة، وبأن معظم القرارات في الإدارة التعليمية اليمنية، يتم متابعتها واتخاذها خارج إطار الأسلوب العلمي، ودراسة عبد العزيز (2005) التي خلصت إلى أن عدم اعتماد صناع القرار على معطيات البحث العلمي، ودراسة قسيس وآخرون (2008) التي عزت هذا المعوق إلى أن بعض النتائج البحثية قد لا تتوافق مع التوجهات السياسية لصناع القرار.

(ب)التعرف على الفروق بحسب نوع الوظيفة: قيادات إدارية باحثون وأكاديميون

جدول (6) يوضح الفروق في تقديرات إفراد العينة حول مسوغات الإفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار وفقاً لمتغير الوظيفة بحسب اختبار (كاي تربيع)

المجال	نوع الوظيفة	العدد	الوسط المرجح	قيمة كاي المحسوبة	قيمة كاي الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة (0.05)
صناعة القرار	باحثون/ أكاديميون	150	4.06	31.47	9.49	4	الفرق دال
	قيادات أكاديمية	60	3.37				
البحث التربوي	باحثون / أكاديميون	150	3.30	14.89	9.49	4	الفرق دال
	قيادات إدارية	6	3.55				

يتضح من الجدول (6) أن تقديرات أفراد العينة حول معوقات الاستفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار قد أظهرت فروقاً دالة معنوياً وفقاً لمتغير الوظيفة. ففي مجال صناعة القرار، وجدت فروق ذات دالة معنوية، حيث بلغت قيمة كاي تربيع المحسوبة (31.47) وهي قيمة تفوق، وبدرجة كبيرة قيمة مربع كاي الجدولية البالغة (9.49) عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (0.05) وبالرجوع إلى الأوساط المرجحة والأوزان المئوية، يتضح أن الفروق لصالح الباحثين والأكاديميين بوسط مرجح (4.06) ووزن مئوي (81.2٪) في حين حصل القادة الإداريون على وسط مرجح (3.37) ووزن مئوي (67.4 ٪) ويعني ذلك أن الباحثين والأكاديميين هنا يحملون الجهة المسئولة عن صناعة القرار الوزر الأكبر في إحداث هذه المعوقات.

أما في مجال المعوقات الراجعة إلى طبيعة البحث التربوي التطبيقي، فنجد أن هناك أيضاً فروقاً دالة معنوياً ولصالح القيادات الإدارية، حيث بلغت قيمة اختيار (كاي) تربيع (14.89) وهي نتيجة تفوق القيمة الجدولية لمربع (كاي) البالغة (9.49) عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (0.05) وبالرجوع إلى الأوساط المرجحة والأوزان المئوية، نجد أن القيادات التربوية قد حصلت على وسط مرجح مقداره (3.55) ووزن مئوي (71٪) فيما حصل الباحثون والأكاديميون على وسط مرجح (3.30) ووزن مئوي (66٪) مما يعني أن القيادات الإدارية هنا تعكس الآية

وتحمل الباحثين المسئولية الكبرى في المعوقات التي تحول دون الإفادة من نتائج بحوثهم في صناعة القرار.

وعملية التراشق هذه في إرجاع أهم المعوقات، كل إلى الطرف الآخر، تنسجم مع طبيعة وواقع العلاقة بين الباحثين وصانعي القرار في الميدان التربوي، إن لم يكن في مختلف الميادين الحياتية، مما يعكس هشاشة هذه العلاقة واتساع الفجوة، وبالتالي، زيادة الفجوة بين الطرفين، سواء كان ذلك لأسباب متعلقة بالبحث والباحثين أو بواقع عملية صنع القرار. فالباحثون يشكون من عدم تفصيل أبحاثهم والإفادة منها إذ لا يستفاد منها في مجال إصدار القرار التربوي وفي تطوير الممارسات التربوية، ويرجعون السبب إلى طبيعة صناعة القرار وما يحيط بها من عوامل تجعل القرار رهن الخبرة الشخصية والضغوطات الاجتماعية والسياسية. وصانعي القرار، من جهة أخرى، لهم أيضاً أطروحاتهم، فيما يتعلق بطبيعة البحث التربوي وعلاقته بالمشكلات ذات الأولوية لديهم، فهم يعتقدون أن الباحثين يختارون بحوثهم وفق أولوياتهم الشخصية وقناعاتهم الذاتية، وإذا حدث واختاروا موضوعات بحثية ذات جدوى، فهم يخلصون إلى نتائج وتوصيات غاية في العمومية وغير ممكنة التطبيق.

وفي حقيقة الأمر، فإنه من الطبيعي وجود الاختلاف بين الفريقين، نتيجة لاختلاف الخلفية العلمية والثقافية بينهما، فلكل منهما خصوصيته في الدور المهني الذي يعبر عن ثقافتين مختلفتين ثقافة للبحث وثقافة للمستخدم ؛ مما ينعكس على فهمهم لطبيعة المشكلات والمعوقات التي تحول دون التفاعل والتكامل بين دوريهما. فهناك فجوة بين الطرفين تتسع يوماً بعد يوم لتؤدي إلى مزيد من الجفوة بين الفريقين.

وقد يعزى هذا التباين بين تقديرات المجموعتين إلى تدني مستوى التحلي بالموضوعية والأمانة العلمية، أو ما يعرف في أوساط أعلام القياس والبحث العلمي بـ " تشوهات الاستجابة " حيث يميل بعض الأفراد إلى المبالغة في تقدير ذواتهم في الجوانب الإيجابية، وتقليل تقديراتهم لها في الجوانب السلبية، بمعنى أخر، يمكن أن يعزى ذلك إلى أن التحيز الذاتي لدى الإداريين قد يكون أكثر حضوراً، فاعتقاد صانعي القرار بأن استجاباتهم الموضوعية، قد تظهرهم بمستوى ضعيف، لا يليق بمناصبهم الإدارية ومكانتهم الاجتماعية والسياسية أو ربما يعرض مناصبهم للخطر، فضلاً عن أن هذه القيادات تمثل نماذج قوية في المجتمع الذي لم يتعود على أسلوب التقييم الذاتي، وأن أساليب تنشئتهم وطرق تفكيرهم، لا تمكنهم من قبول النقد، حتى وإن كان من النوع الايجابي. ولا يعني

ذلك أتسام الباحثين بالموضوعية المطلقة، غير أنهم أكثر حرية وأقل تخوفاً من عملية الإدلاء بالمعلومات والبيانات التي يعتقدون أنها تعكس حقيقة هذه الظاهرة في الواقع التربوي اليمني. وعليه نجد أن الفجوة تتسع بين مؤسسات البحث والجهات المسئولة عن صناعة القرار الإداري التربوي لتزداد الجفوة بين الباحثين وصانعي القرار، حيث نجد أن كل فريق يسير في واديه الخاص به في انفصال دون اتصال وفي تباعد دون تقارب، الأمر الذي يفضي في الأخير إلى حدوث خلل كبير في صناعة القرار وبالتالي في مجريات العملية التربوية.

خامسا: التوصيات والمقترحات: في ضوء نتائج الدراسة الميدانية واستناداً إلى معطيات الخلفية النظرية، يمكن بلورة مجموعة التوصيات، أبرزها:

أ) التوصيات العامة:

- إعادة النظر في الأطر القانونية المنظمة للبحث العلمي بما يضمن وضوح صياغتها وإجراءات ترجمتها إلى سياسات واستراتيجيات تحدد أولويات البحث العلمي في مختلف أنواعه وفي مقدمتها البحث التربوي.
- تخصيص الميزانية المناسبة، لإعداد البحوث التربوية التطبيقية وتسهيل عملية الإفادة من نتائجها في واقع الممارسات التربوية.
- وضع آليات للتواصل بين مؤسسات البحث التربوي، من جهة وبينها وبين الجهات المعنية بصناعة القرار التربوي.
- تقديم جائزة تنافسية سنوية حول أفضل البحوث التربوية التطبيقية التي تتسق مع أولويات الدولة.
- إشراك وسائل الإعلام والنشر في ترويج نتائج البحوث التربوية التطبيقية .

ب) التوصيات المعنية بصناعة القرار:

- وضع سياسة توجه صناعة القرار نحو الإفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي.
- إخضاع عملية اختيار القيادات الإدارية لمعايير علمية موضوعية .
- تخصيص ميزانية مناسبة لتدريب صانعي القرار على الإفادة من نتائج البحث.
- عقد دورات تدريبية للقيادات الإدارية في مجال إعداد البحوث وآليات تنفيذ نتائجها.
- وضع آليات للتواصل بين صناع القرار وبين مؤسسات البحث التربوي.

ج) التوصيات المعنية بمؤسسات البحث التربوي:

- اعتماد سياسة بحثية تحدد أولويات البحث التربوي التطبيقي ضمن خصوصية مؤسسات البحث وبما ينسجم مع السياسة العامة للبحث العلمي التربوي.
- إصدار لوائح رسمية تحدد المعايير والمواصفات المعتمدة في إعداد البحوث التربوية التطبيقية وتقديم نتائجها إلى الجهات ذات العلاقة بتوظيفها.
- تحديد ميزانية كافية لإعداد البحوث التربوية التطبيقية والترويج لنشر نتائجها.
- توفير تقنيات معلومات وقاعدة بيانات تساهم في التوصل إلى نتائج بحثية ذات مصداقية.
- إنشاء جمعيات علمية وإصدار مجلات بحثية محكمة، وإقامة مؤتمرات علمية.

المقترحات:

- إجراء دراسة مماثلة حول معوقات الإفادة من نتائج البحوث التطبيقية في صناعة القرار في ميادين حياتية أخرى.
- إجراء دراسة تحليلية لسياسات واستراتجيات البحث العلمي التربوي في اليمن.
- إجراء دراسة مقارنة حول واقع البحث التربوي التطبيقي في اليمن وبعض الدول العربية.
- تصميم برامج تدريبية لمساعدة صناع القرار على الإفادة من نتائج البحث التربوي التطبيقي.
- إجراء دراسة تحليلية مقارنة لأولويات البحث التربوي وأولويات صناعة القرار في اليمن.

Obstacles of using the Results of Applied Educational Research in decision –making process in Yemen.

Abstract:The study aims at identifying the obstacles of using the findings of applied research in the process of decision -making, through the perspective of educational researchers and leaders. To achieve this objective, a questionnaire was used after the verifying of its validity and reliability. It was distributed to a sample of educational researchers and leaders in Sana'a District, Aden, Taiz and Ibb. The study came up with several findings, such as:

-The study revealed that the degree of the obstacles which return to the decision makers was higher than the degree of those which return to the researchers,

-The Results showed that there are statistical significant differences among the sample members regarding the study variables.

On the light of the study findings, several recommendations and suggestion were drawn.

قائمة المصادر

1- إبراهيم، سعد الدين (1985) "كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية"، بيروت، لبنان.

2- أبو عرابس، نجاة حسنين (1989) "معوقات الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث التربوية" **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر.

3- أبو كليلة، هادية محمد (2002) "البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

4- أردني فاكتور و روبرت ماكلين، (1997) " تأثير البحث التربوي على صناعة القرار"، مجلة مستقبليات، المجلد (27)، العدد (4)، جنيف، مكتب التربية الدولي.

5- أسعد، عبد الكريم حسان(1999) "وظيفية البحث التربوي في الجمهورية اليمنية"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث التربوية، مصر.

6- الأنصاري، صبري إبراهيم (1993) "بعض معوقات الاستفادة من البحوث التربوية بكليات التربية في مصر" ، **مجلة كلية التربية**، العدد 94، المجلد (2)، جامعة أسيوط، مصر.

7- بدران، شبل (2007) "أزمة الفكر التربوي" ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003) تقرير التنمية الإنسانية العربية (بناء مجتمع المعرفة) عمان، الأردن.

9- البكري، محمد (1981) "أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد (4) جامعة الكويت، الكويت.

10- توفيق، عبد الجبار (1987) "مراحل تطور البحث التربوي ومستقبله في الوطن العربي"، **مجلة الفكر التربوي**، العدد الأول، بغداد، العراق.

11- حنا، قدوري مرقص (1991) "فعالية البحوث التربوية في اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير التعليم"، **مؤتمر الأداء الجامعي في كليات التربية**، جامعة المنصورة، مصر.

12- الحبيشي، عادل محمود (1997) "تقويم عملية اتخاذ القرار في مدراس التعليم العم بمدينة عدن"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة عدن، اليمن.

13- الخميسي، السيد سلامة (2003) "الأدب التربوي العربية بين قضايا التنظير والبحث والممارسة"، دار الوفاء للنشر والطباعة، الإسكندرية، مصر.

14- الخياط، محمد أحمد (1998) "أولويات البحث التربوي بكليات التربية جامعة صنعاء: إستراتيجية مقترحة"، **مجلة البحوث والدراسات التربوية**، العدد (13)، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، اليمن.

15- شاهين، إسماعيل، (2000)، " الاستفادة من مخرجات البحث العلمي والمعوقات التي تحول دون ذلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي" ، مكتب التربية العربي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

16- الصطوف، محمد حسين (2000) "آفاق البحث العلمي وإشكالية صناعة القرار"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد (3) عمان، الأردن.

17- طلبة، جابر محمود (1991) "البحث التربوي في مصر وعلاقته بالممارسة التربوية في النظام التعليمي"، مطابع الوفاء، المنصورة، مصر.

18- عبد الحليم، أحمد المهدي (1984) "العلاقة بين البحث التربوي وقرارات التنفيذ"، **المجلة العربية للبحوث التربوية**، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، تونس، المجلد (4) العدد (1).

19- عبد الرحمن، فوزي شحاته (2001) "إستراتيجية تطوير نظام البحث التربوي المصري في ضوء متطلبات عصر المعلومات"، **مؤتمر رؤى مستقبلية للبحث التربوي**، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، جامعة عين شمس.

20- عبد العزيز، محمد علي (2005) "تقويم عملية اتخاذ القرار لدى مستويات القيادة التربوية بمكتب التربية والتعليم بمحافظة إب"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة إب، اليمن.

21- عبد الموجود، محمد عزت (2000) "الفجوة والجفوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية"، **مجلة البحث التربوي**، العدد (1)، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة، مصر.

22- العمراني، عبد الغني محمد (1992) "تقويم عملية اتخاذ القرارات التربوية لدى مديري مدارس أمانة العاصمة صنعاء"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، الأردن.

23- عكاشة، محمود وآخرون (1990) "مقدمة في مناهج البحث التربوي"، منشورات جامعة صنعاء، اليمن.

24- عياصرة، علي وهشام عدنان (2006) "القرارات الإدارية في الإدارة التربوية"، دار الحامد للنشر، عمان الأردن.

25- الغصيني، رؤوف (1983) "البحث والتطوير نحو تحديد الأدوار"، **ندوة عمداء كليات التربية ومراكز البحث التربوي في الوطن العربي**، المنظمة العربية والمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت.

26- الغنام، محمد أحمد (1984) "البحث التربوي في العالم العربي أساسياته وأولوياته وخططه"، **المجلة العربية للبحوث التربوية**، المجلد (4)، العدد (2).

27- القباطي، سليم فارع (1992) "صناعة القرار واتخاذه في الإدارة التعليمية اليمنية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية جامعة المنصورة، مصر.

28- قسيس، منال وآخرون (2008) "معوقات توظيف البحوث التربوية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الفلسطينية"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد (50) عمان، الأردن.

29- المسوري، محمد وآخرون (2003) "أولويات البحث التربوي كما يراها القادة التربويون في الجمهورية اليمنية"، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، اليمن.

30- مطر، علي سيف الإسلام (1986) "العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية"، **مجلة دراسات تربوية**، الجزء (2)، القاهرة، مصر.

31- الملا عبدالله. (2007). " المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب" **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد (49)، عمان، الأردن.

32- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1979) "إستراتيجية تطوير التربية العربية"، تونس.

33- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1993) "الإستراتيجية العربية للتعليم العالي والبحث العلمي، تونس.

34- النابه، نجاة عبد الله (1994) "واقع عملية اتخاذ القرار الإداري على مستوى المدرسة بدولة الإمارات العربية المتحدة"، **مجلة رسالة الخليج**، العدد (49)، السنة (14)، مكتب التربية لدول الخليج العربي، الرياض.

35- النجار، عبد الله وعبد الله الهابس (1998) "الأبحاث التربوية ومدى الاستفادة من نتائجها كما يراها المعلمون في المدارس السعودية"، **مؤتمر البحث التربوي في الوطن العربي**، عمان.

36- همام، أحمد همام (1980) "علاقة البحث العلمي في مجال التربية بأجهزة رسم وتنفيذ السياسة التعليمية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر.

37- اليمن، **القانون العام للتربية والتعليم رقم (45)، لسنة 1992**، وزارة الشئون القانونية.

38- اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **الخطة الخمسية الثانية** ج(1).

39- اليمن، المجلس الأعلى للجامعات اليمنية، **قانون الجامعات اليمنية** لسنة 2000.

40- اليمن، وزارة الشئون القانونية، **القرار الجمهوري رقم 152 لسنة 1999** بشأن إعادة تنظيم مركز البحوث والتطوير التربوي.

41- اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تقرير التنمية البشرية الثالث** 2005.

42- اليمن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2006) **الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي**، صنعاء.

English References:

1- Brown, S., (1994) "Research in Education: What Influence on Policy and Practice?" Knowledge and Policy, (7).

2- Burckhardt, H. & Schoenfeld, A. (2003), " Improving Educational Research Towards a more useful, more influential and better-founded enterprise", Educational Researcher, 32 (9), P. (3-14).

3- Edwards, G. & Ridecxet, P. (1991) "Extending the Horizons of Action Research." Norwich. England: CARN Publications University of East Anglia.

4- Eklund, Harled, (1981), " Educational Research as a Resource for Development Work", Stockholm,

5- Frantz, Navin (1991) "Practice-Oriented Research of Vocational Education Research." 16(4) (ERIC).

6- International Bureau of Education & (NIER), (1995),"New Challenges in Linking Research Information & Decision-Making, Japan.

7- Kerlinger, F. (1971) "The Influence of Research on Educational Practice." Educational Research, V.6 No.8.

8- Nigro, F. (1984) "Modern Public Administration, Harper and Row, Publishers, New York.

9- Prickett, R. etal, (1990) "Future Impact of Globalism on Program in Ed. Administration." National Council of Ed. Admin., Los Angles, USA.

10- Femando, Reimers, & Noel McGinn, " Using Research in Educational Policy & Administrative Decision-Making", Unesco, IBE.

11- Rich, R. (1981) "Social Sciences Information and Policy Making. The Interaction between Bureaucratic Policies & the Use of Survey Data." San Francisco.

12- Rouch, S. (1991) "Translating Research Into Action." (ERIC).

13- Snow, C. (1959) "The Two Cultures and Scientific Revolution," New York, Cambridge University Press.

14- Stephens, D. (1986) "Research as Theory and Practice." Indiana University.

15- Welss, C. (1977) "Using Social Sciences Research in Policy Making, Lexington.

16- Whitty, G. (2006) "Educational Research and Education Policy." (ERIC).